ردود الشيخ عبد الخالق عُضيمَة على النّحاة في كتابه دراسات لأسلوب القران الكريم

د. خير الدين فتاح عيسى
مدرس
جامعة كركوك – كلية التربية

د. عماد مجيد علي
مدرس
جامعة كركوك – كلية التربية

مُلخص البحث

تَنَاوَلَ هذا البَحْثُ العَمَلَ الجَليلَ الذي تَولاهُ الشّيخُ مُحَمد عَبدِ الخالق عُضيمة الذي هَيأ لنا أساساً جَدِيداً للنظر في إعجاز القرآن الكريم ،ولقد سَجَلَ الشيخُ عُضيمَة كثيراً مما فَاتَ النحويين القدامى واسْتَدرَك عليهم مُنْذُ وقتِ سِيبويه إلى ابن هِشام ، وليس معنى هذا أنّهُ كانَ يَتَصَيدُ أخطاءهم ويرد عليهم وَيَبْخِصُ عَمَلَهم وَلكِنْ معناه أنّ الأساسَ الذي أسسوهُ في أزمنتَهم المتطاولة كان ينقصه هذا الحرص الدقيق لكلِّ ما في القرآن العظيم مِن حروف معان وأساليب نحويّة وبلاغية ، وكان هذا الحرص خارجاً يومئذ عن قدراتهم ، ويظن الشيخ عُضيمَة أنّ الأوائل قد شَغَلَهم الشعر عن النظر في شواهد القرآن العظيم لذا جاءَتْ أحكامهم ناقصةً فيما يَخصُّ القرآن الكريم وأسلوبه المعجز، وأظن أن الذي تولاه الشيخ هو حصر هذهِ الأشياء في القرآن وتنزيلها منازلها مِن أبواب النَحو وعلم الصرف وعلم أساليب اللغة .

إنَّ النحاةَ أنْفُسَهم كانوا يؤمنونَ بأنّ الشّعرَ كانَ دوْنَ القرآن الكريم في مواطنِ الاستشهاد وفي بناءِ القاعدةِ النحويّة فالفراء نَصّ على ذلك : (والكتابُ أعْرَبُ وأقوى في الحُجَةِ مِن الشّعر) ومع ذلك يذكر الشيخُ أنّ للنحويين قوانين كثيرة لم يحتكموا فيها لأسلوب القرآن الكريم ، فَمَنعوا أساليب كثيرة جاءِ نظيرها في القرآن الكريم .

لقَد تَتَبعْت في هذا البحث رُدُودَ الشّيخ عُضيمَة على النّحاة وحاولتُ جاهداً أنْ أقفَ على حقيقة هذهِ الردود ومناقشتها مِن مظانها، فوجدتَ أن الشيخ عُضيمَة كان مصيباً في مواضع كثيرة في رَدّهِ على النّحاة، فلقد فرّطَ قسم كبير منهم في جانب المادة القرآنية تفريطاً أدى بالنحو إلى إهمال كثير مِن أساليب القرآن العالية الرفيعة حتى لم تعد تستعمل أو تحاكى إلى يومنا هذا . ولكنّه في الوقت نفسه لم يكن دقيقاً في إطلاق أحكامه على النّحاة إذ وَجَدْتُ الكثير مِن هذهِ الردود يشبوها الغموض وتنقصها الدقة في إطلاق الأحكام العامة على النّحاة تصل أحياناً إلى حَد التجريح والانتقاص مِن مكانتهم فكنت في بحثي هذا منصفاً للنّحاة في كثير مِن المواضع التي استدركها الشيخ على النّحاة ولم يكن مصيباً فيها . وفي الوقت نفسه كنتُ موافقاً للشيخ في كثير مِن ردودِه على النحويين عندما أجد أنّهُ مُحق في ذلك .

المبحث الأول: الأسماء

أولاً : في عَمَلِ الوصفِ في الظّرفِ

نَسَبَ الشَّيخُ عَبْدُ الخالقِ عُضَيمة إلى جُمهُورِ النّحاة قَوْلَهم إنَّ اسمَ الفاعل وما جرى مجراه إذا وُصِفَ لا يَعْملُ في الظّرفِ وَقَدْ ذَكَرَ لنا قولَ أبي حَيَّان في إعراب قولِه تَعالى : {وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقاً نَّبِيّاً إِذْ قَالَ لأَبِيهِ }(١) . قال : (٠٠٠ ولا يجوز أنّ (إذ) معمولاً لصديقاً ؛ لانّه نُعِتَ إلاّ على رأي الكوفيين) (٢) بَيْنما يرى أبو البقاء العُكْبريّ أنّ العاملَ في (إذ) صديقاً أو مَعْناه . (٣)

وفي قوله تعالى { وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ} (٤) يرى الزمخشري : أَنَّ (إذْ) منصوبةً بـ (سَميعٌ عَلِيمٌ) ، أو بإضمار (اذكر) (٥) وَرَدّ عليه أبو حيّان هذا الرأي إذ قال : ((ولا يَصُحُّ ذلك ؛ لأنّ قوله : (عَلِيمٌ): إمّا أنْ يكونَ خبراً بَعْد خَبَرٍ أو وصفاً لقوله : (سَمِيعٌ) ، فإنْ كانَ خبراً فلا يَجوزُ الفَصْلُ بينَ العاملِ والمعمولِ ؛ لانّهُ أجنبي عَنْهُمًا ، وإنْ كانَ وصفاً فلا يَجوزُ أنْ يَعْملَ (سَمِيعٌ) في الظّرفِ ؛ لانّه قَدْ وُصفَ ، واسم الفاعِلِ وما جرى مِجْراهُ إذا وُصِفَ قَبْلَ أخذ معمولِهِ لا يجوزُ لَه إذ ذاكَ أنْ يَعْمَلَ على خلافٍ لبعضِ الكوفيين في ذَلكَ ؛ لأنّ اتصافَهُ – تعالى – بسَميعٍ عَليمٍ لا يَتَقَيدُ بذلك الوقْتِ) (٦)

ويبدو لي أنّ أبا حيّان كانَ يعني بإشارته إلى أَحدِ الكوفيين ابن جرير الطَبَريّ الّذي صَرّحَ بذلك . (٧)

أمّا الشيّخُ عُضَيمة فقالَ : (إنّ الظروفَ يُتَوَسَّعُ فيها ما لا يُتَوَسَّعُ في غيرها ، فَيَعْملُ فيها الاسمُ الجامدُ إذا كانَ فيه رائحةُ الفعل كالعَلَم المشتهر بصفة كـ (حاتم) ونحوه ، هذا ما يَقُولهُ النحويون ثم نَراهم يَمْنَعون عَمَل اسم الفاعلِ في (إذ) إنْ وُصِفَ ، نَعَمْ إنْ وُصُف يبطل عمل المصدر وعمل اسم الفاعل في المفعول به ، أمّا أنْ يبْطلَ عملها في (إذ) التي تقنع برائحة الفعل فهذا ما لا أراه) (٨)

وَيَتَبينُ لنا ممّا سَبَق ذِكْرهُ أنَّ التعميم الذي أطلقه الشّيخُ عُضيمة على النحّاة فيه نَظَرٌ فَقَد صَرّح الطبريّ بجواز ذلك واليه نَحا الزمَخشريّ (٩) ، وابن عطيّة (١٠) ، والفخر الرازي الذي قال في الآية الكريمة السابقة : (فإنْ قيل : إنّ الله سميعٌ عليم قَبْلَ أنْ قالَتْ المرأة هذا القول ، فما معنى التقييد ؟ قلْنا : إنّ سَمْعَهُ تعالى لذلك الكلام مقيدٌ بوجود ذلكَ الكلام، وعِلمه تعالى بأنّها تذكرُ ذلِكَ مقيد بذكرها لذلك والتغييرِ في العِلْمِ والسَمْعِ إنّما يقع في النسب والمتَعلقات) (١١)

أمّا الحُجّة التّي ساقها أبو حيّان فَلَمْ يَقبلْ بها أحدٌ حتّى تلميذهُ السّمين الحلبيّ الذي أيّده في كثيرٍ من أقوالِهِ والذي قال بَعْدَ أنْ عَرَضَ رأي شيخِهِ أبي حيّاَن :
(وهذا العذرُ غيرُ مانعٍ ؛ لانّه يُتّسعُ في الظرف وَعَديله ما لا يُتَسَع في غَيرهِ ، ولذلك يُقدّمُ على ما في حَيّز (أل) الموصولة ، وما في حيّز (أنْ) المصدرية) (١٢)

ثانياً : الاستثناء المفرّغ هل يأتي مِنْ الموجب ؟

تَحَدّثَ الشيخُ عُضَيمة عَنْ الاستثناءِ في القرآن الكريم بأنواعِهِ كافةً وَاَسْتَوقَفَهُ الاستثناء المفرّغ طويلاً، ونَقَلَ لنا آراءَ النّحاةِ فيه إذ يَرى النحويون أنّ هذا النوع مِن الاستثناء لا يأتي بَعْدَ الإيجابِ أيْ : لا يكونُ إلاّ منفيا أو يَتقدّمه شبه نفي مِن استفهام أو نهي ، وعللوا ذلك بأنّ وقوعَ المفرّغ بَعْدَ الإيجابِ يتضمنُ المحالَ أو الكذبَ ، وَحَمَلَ بَعْضُهم الفِعْلَ (يأبى) على أن يتضمن نفياً ؛ لأنّه بمعنى : لا يُريدُ (١٣)

وهذا الذي ذَكَرَهُ الشيخُ عُضيمة وَجَدْتُهُ عِنْدَ معربي القرآن ومُفَسِريه فَقَد قالَ الفرّاءُ في قوله تعالى : { وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ }(١٤) (دَخَلَتْ (إلاّ) ؛ لانّ في الكلام طرفاً في الجَحْدِ) (١٥) وَعِند الزّجاج المستثنى مِنْهُ محذوفٌ وتقديره : ويأبى أيْ: وَيَكْرَهُ كلَّ شَيءٍ إلاّ أنْ يُتمَ نُورَهُ . (١٦) وقال الزمخشريّ : (أجرى (أبى) مَجرى لَمْ يرد) (١٧) وهذا الرأي أقرّهُ أبو حيّان الذي يرى في الآيةِ مُستثنى مَحذوفاً ؛ لانّه لا يجوّز أنْ يأتي الاستثناءُ المفرّغُ مِنْ الموجبِ (١٨)

وجاء العكبريّ وَجَمَعَ بين مَذْهَبِ الزّجاجِ ومذهبِ غَيْرِهِ ، فَجَعلها مذهباً واحداً قال : (يأبى بمعنى يَكْرَه ويكره بمعنى يَمْنَع ، فلذلك استثنى ، لِما فيه معنى النفي والتقدير : يأبى كلَّ شيءٍ إلاّ إتمامَ نورَهُ) (١٩) وهذا كلامِ السَّمين الحَلبيّ (٢٠) ، وابن عاشور (٢١) .

ويستثني الشيخُ عُضيمة ابنَ الحاجبِ مِن النحويين الذي انفردَ بالقولِ بجوازِ مجيءِ الاستثناءِ المفرّغ بَعْدَ الايجاب ، وذلك في الفضلات ، بشرطِ الإفادة وَمَثّلَ لذلك بقوله : قرأتُ إلاّ يومَ كذا ، وَبَيّنَ وَجْهَ الأِفادَةِ بقوله : (لأنّهُ يَجوز أنْ يقرأَ الأيام كلَّها إلاّ يوماً بخلاف ضربني إلاّ زيدٌ ؛ فانّه لا يَسْتَقِيمُ أن يَضْربَهُ كلّ أحدٍ وَيَسْتَثني زيداً وبيّنَ الإفادة العصام بقوله : في مقام بيان أيام أسبوعِكَ أو شَهْرِكَ أو سَنَتِكَ) (٢٢)

وكلامُ ابن الحاجب ذَكَرهُ الرّضيّ في شَرْحِهِ على الكافية (٢٣) وَنَقَلَهُ السيوطيّ قال : (وَجَوّزَ بَعضُهم وقُوعَه في المُوجَب أيضاً نحو : قامَ إلاّ زيدٌ ، وضربْتُ إلاّ زيداً ، ومررْتُ إلاّ بزيدٍ والجمهورُ على مَنْعِه ؛ لانّه يلزمُ مِنْه الكِذبَ ، إذ تَقْديرهُ : ثبوتُ القيامِ والضَرَبِ ، والمرور بجميع النّاس إلاّ زيداً وهو غيرُ جائز بخلاف النفي فإنّه جائزٌ) (٢٤) قال السَّنُهوريُّ في شرح الآجروميّة : (وإنّما شَرْطُ الاستثناءِ المفرَّغِ النفي وشبهه ؛ لأنّه لا يفيدُ بِدُونه غالباً فلو فَرَضْنا أنّه أفادَ بدونه مثل : " قرأت إلاّ يومَ الجمعةِ " لم يَحْتَجِ إليه وبكون المفرّغ لا يُفيدُ بدون النفي لم يَصْلَحْ : (مازال زيدٌ إلاّ عالماً وذلك أنّ (ما) للنفي و (زالَ) للنفي ونفي النفي إثبات ، فَيَصِيْرُ المعنى : (ثبتَ زيدٌ إلاّ عالماً) وهو باطلٌ) . (٢٥)

قال الشيخ عُضيمة : (أحصيْتُ آيات الاستثناء في القرآن الكريم وكانَ ثَمَرَةُ هذا

الاستقراء أنْ وَجَدْتُ ثلاثَ عَشْرَةَ آيةً جاءَ مؤكداً مما يبعد تأويل هذا الإثبات بنفي كقوله تعالى { وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ } (٢٦) وقوله تعالى { وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ } (٢٧) وقوله تعالى : { لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلاَّ أَن يُحَاطَ بِكُمْ } (٢٨) . فهذا الإثبات المؤكد بإنّ واللام ، أو بالقسم ونون التوكيد مما لا يُسَوّغُ حَمْلَهُ على النفي فإننا لو سَلَكْنا هذا الطريق ، سوغنا هذا التأويل ما وَجَدْنا في لُغَةِ العربِ إثباتاً يَسْتعصي على تأويلِهِ بالنفي ، لذلكَ لا أسْتَسِيغ تأويل ابن هِشام في المغني ، ولا الزركشي في البرهان تأويلهما قوله تعالى : ((وإنّها لَكبيرةٌ إلاّ على الخاشعين)) بأنها لا تسهل ، وتأويل الزمخشريّ قوله تعالى ((لَتأتُننيَ به إلاّ أنْ يُحاطَ بكم)) بقوله : لا تمتنعون من الإتيان به (٢٩)

وخير ما يُرَدُّ به مثل هذا التأويل ما ذكره أبو حيّان في الردِّ على مَن أوّل (توليتم) بلم يفوا قال : (فليسَ بشيءٍ ؛ لانّ كلَّ موجب إذا أخذتَ في نفي نقيضه أو ضده كان كذلك فَلْيجرِ : قامَ القوم إلاّ زيدٌ ؛ لانّهُ يؤولُ بقولك : لم يَجْلِسوا ، ومع ذلك ، لَمْ تَعْتَبَرِ العَربُ هذا التأويل ، فتبني عليه كَلامَها) (٣٠)

وقال الرّضي : (وتأويل النفي في غير الألفاظ المذكورة (أبى ، قَلّ ، أَقَلّ) نادرٌ فلا يَجُوزُ : ماتَ النّاسُ إلاّ زيدٌ ، أيْ : لَمْ يَعِشْ (٣١) وكذلك تحدّث الشيخُ عَنْ الاستثناء المفرّغ بَعْدَ (لازال) في قوله تعالى : {لاَ يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْاْ رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلاَّ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ } (٣٢)

قال الشيخ عُضيمَة : (نفي (زالَ) إثباتٌ لا يمكن حَمْلَهُ على النفي ، ولذلك منع النحويون أنْ يقَع الاستثناء المفرّغ بعد (ما زالَ) وأخواتِها وجعل ابن الحاجب ، والرضي وقوع (إلاّ) بعد زال وأخواتها مِن المحال) (٣٣)

ويذكر الشيخ عُضيمَة أنّه لم يَجد للنحويين ولا للمعربين ، ولا للمفسرين ، كلاماً بشأن الاستثناءِ في الآيةِ الكريمةِ السابقةِ وهو مُحِقٌ بهذا القول ؛ لانّي لم اعثر على رأي في نوع الاستثناء في الآية ، ولم أجد مَن تَكَلّم عنها فيما توفر لَديّ من مصادر (٣٤)

ويأخذ الشيخ عُضيمَة على ابن الحاجب مأخذاً والذي أجاز فيه وقوع الاستثناءِ المفرّغِ بَعْدَ الأيجابِ في الفضلات بشرطِ الأفادةِ وَمَثّل لَهُ بمثالٍ هزيلٍ حَسْب قوله وهو : قرأتُ إلاّ يومَ كذا ، يقول الشيخ : (ولَسْتُ أدري ما هي الفائدةُ التي أفادَها هذا المثالُ ، وهل مِن الممكن والمستطاع أنْ يقرأَ الإنسانُ في جميعِ أيّامِ حياتِه حتّى وهو طفلٌ رضيعٌ ؟! . أليسَ هذا مِنْ الكذبِ الذي مَنَعوا مِن أجله وقوع الاستثناء المفرّغ بعد الإيجاب) (٣٥) وكان الأجدر بابن الحاجب أن يَحْتكم في ذلك إلى أسلوب القرآن الكريم وَيَستشهد به وكان حَريّا بالنحاة أنْ يتجهوا إلى القرآن الكريم ويجعلوه المصدر الأول في كلِّ قاعدة يقعِّدونها ، وفي كلِّ حكمٍ يصدرونه فهو الأسلوب الأمثل الذي يُقتدى به بلا ريب أو شكٍ .

وأجاز الأستاذ فاضل السامرائيّ مِن المحدثين أنْ يأتي الاستثناء المفرّغ مِن الموجب ولكن لم يتطرقْ هو الآخر إلى ما جاء في القرآن الكريم ولم يذكر ذلك قال : (فإذا اسْتقامَ المعنى في الإيجاب صَحّ ذلك كأن تكون هناك قرينةٌ على أرادة جماعة مَخصوصة : فتقول : قامَ إلاّ محمد " إذا كنْتَ تستثني محمداً مِن جماعةٍ مخصوصةٍ) (٣٦)

ثالثاً : مجيْءُ المصدر المُؤوّل مضافاً إليه

تَصرّفَ المصدر المؤول مِن (أنْ والفعل) في وجوهٍ كثيرةٍ مِن الإعراب فوقع مرفوعاً ، ومنصوباً ومجروراً بالحرف أو الإضافة . (٣٧)

قال الشيخ عُضيمَة : (وزعَمَ ابنُ الطّراوةِ أَنَّ المَصْدَرَ المؤول مِن أنْ والفعل لا يقع مضافاً إليه) (٣٨)

ونقل لنا السيوطيّ رأي ابن الطّراوة هذا قال : (ولا أنْ يُضاف إلى (أنْ) ومعمولها؛ لأنّ معناها التّراخي ، فما بَعْدَها في جهة الإمكان وليس بثبات ، والنيّةُ في المضاف إثبات عَيْنه بثبوتِ عَيْنِ ما أُضيفَ إليه، فإذا كانَ ما أُضيفَ إليه غيرَ ثابتٍ في نَفْسِه فإن ثبوت غَيْرِهِ محالٌ) (٣٩)

وَرَدّ الشيخ عُضيمَة على هذا الرأي واصفاً إيّاه بالخيالات بما وَجَدَ في القرآن الكريم مِنْ المصادر المؤولة مِنْ (أنْ والفعل) التي جاءَتْ مضافاً إليها في ثلاثة وثلاثين موضعاً مِن القرآن الكريم ، أُضيفَ (قَبْل) إلى هذا المصدر في تِسْعَةٍ وعشرين مَوْضِعاً مِن ذلك قوله تعالى : {وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إَلاَّ أَن يَعْفُونَ } (٤٠) وقد ذكرَ مواضعَ أُخرى مِن القرآن مِن هذا النوع (٤١) . وأُضيفَ (بَعْدَ) إلى المصدر المؤول مِن (أنْ والفعل) في أربعة مواضع منها قولُه تعالى : { مِن بَعْدِ أَن نَّزغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ } (٤٢)

ويتساءل الشيخ أين هي خيالات ابن الطّراوة مِن هذا الدّليل الذي لا يَقْبَلُ الشّكَ (٤٣)

رابعاً : إقتران جواب (إذا) الشّرطية بالفاء

مِن خِلال دراسة الشيخ عبد الخالق عُضيمَة لأسلوب القران الكريم وَجَدَ (اقترانَ جواب (إذا) الشرطية بالفاء وارداً في مواضع كثيرة مِن القرآن الكريم ، كما جاء الجواب غيرَ مقترنٍ بالفاء في مواضع يجب اقترانه بالفاء في الأدوات الجازمة (٤٤)

وذكر الشيخ عُضيمَة أنَّ أبا حيّان أغتفَر مع (إذا) خاصة عَدَمَ الاقتران بالفاء إنْ كانَ الجوابُ مُصَدّراً بـ (ما) أو (إنْ) النافيتين ، والرضيّ اغتفر ذلك في الجملة الاسميّة وغيرهما سلك سبيل التأويل (٤٥)

قال الشيخ : (وأرى أن يُغتفَر اقتران الجواب بالفاء مع (إذا) في كُلِّ المواضع لأمرين :
١- القياس على المسموع .
٢- لأدوات الشرط غير الجازمة شأنٌ يخالف الأدوات الجازمة ، فالجملةُ المقرونةُ ب(قد) تصلح شرطا لـ (لو) ، ولا تَصلَحُ شرطاً لأداةٍ جازمةٍ (٤٦)

قال أبو حيّان مبيّنا رأيَهُ في هذه المسألة وفي ما يتعلق بقولِهِ تعالى : {وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً } (٤٧) و (إنْ) نافية بمعنى (ما) والظاهرُ أنّ جواب (إذا) هو (أنْ يتخذونك) وجواب (إذا) بأن النافية لَمْ يَرِدْ منه في القرآن إلا هذا ، وقوله (({وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً } (٤٨) . وَلَمْ يحتج إلى الفاء في الجواب كما لم تحتْج اليه (ما) إذا وَقَعَتْ جواباً) . (٤٩)

أمّا فيما يَخُصّ التأويل فقد سَلَكَ الرضي وَغَيْرُهُ سبيلَ ذلكَ فأجازَ في قوله تعالى : {وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ } (٥٠) أن يكون (هم) توكيداً للواو في غَضِبُوا قال : (وَلِعدم عراقة (إذا) في الشّرطيّة ورسوخها فيها ، جاز مع كونها للشرط أن يكون جزاؤها اسميّة بغير فاء كما في قوله تعالى : { وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ } وقوله تعالى: {وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ } (٥١) ولا مانع مِن كون (هم) في الآيتين تأكيداً للواو ، والضمير المنصوب في أصابهم (٥٢) وهذا التأويل لأبي البركات الانباريّ (٥٣) وأبي البقاء العكبريّ (٥٤) .

أمّا أبو حيّان فقد مَنَعَ أَنْ يكونَ جوابُ (إذا) جملةً اسميّةً مِن غير أنْ يقترنَ بالفاء وجعل (إذا) في الآية ظرفيّة أو (هم) توكيد للضمير المرفوع (٥٥) ونحا السَّمين الحَلبيّ هذا المنحى (٥٦)

ويتوصل الشيْخ عُضيمَة إلى نتيجةٍ أقرّها قال فيها : (ويبدو لي أنّ لأدوات الشرط غير الجازمة شأن يخالف الأدوات الجازمة ، لذلك أرى أنّه يجوز أن يأتي جواب (إذا) الشرطية غير مقرون بالفاء في المواضع التي يجب اقترانه فيها بالفاء في الأدوات الجازمة لأمرين :-
١- كَثرةُ ما وَرَدَ في ذلك في القرآن الكريم ولا داعي للتأويل وتقدير جواب محذوف. (٥٧)
٢- الجملة الفعليّة المصدّرة بـ (قد) لا تصلُحُ أنْ تكونَ شرطاً للأدوات الجازمة ولذلك يَجبُ إقترانها بالفاء إن وَقعَتْ جواباً للشرط ، وقد صلَحتْ هذهِ الجملة أنْ تكونَ شرطاً لـ (لو) في كلامِ العربِ شعرِهِ ونثرِهِ وفي الحديث النبوي الشريف .

قال عَمرو بن العداء :

سعى عقالاً فلَمْ يَتْركْ لَنا سَبدا
فَكَيْفَ لَو قَدْ سَعى عَمْرو عِقَالين (٥٨)

وجاءَ في الحديثِ الشّريفِ : (لَو قَدْ جاءَنا مالُ البحرين أعطيتُكَ هكذا وهكذا) (٥٩) (٦٠)

خامساً : العامل في (إذ)

(إذ) مِنْ اسماء الزّمان المُبْهمةَ تَدّلُ على زمان نِسبةٍ ماضيةٍ وقَعتْ فيه نسبة أخرى ماضية قارنتها ، فـ (إذ) تَحْتاجُ إلى جُمْلَةٍ أصليةٍ وهيَ الدّالة على المظروف وتلك هي التي تكونُ مع جميع الظروف ، وجملة تبين الظرف ما هو ؟ ؛ لأنّ (إذ) لما كانت مبهمة احتاجت لِما يبيّن زمانَها عن بقيّة الأزمنة فلذلك لَزمتْ إضافتَها إلى الجمل أبداً ، والأكثر في الكلام أن تكون (إذ) في محل ظرف لزمن الفعل فتكون في محل نصب على المفعول فيه ، وَقَدْ تَخرَجُ (إذ) عن النّصب على الظرفية إلى المفعولية كأسماء الزمان المتصرفة . (٦١)

وأكثرُ المعربين يقدّرون (اذكر) وقتَ كذا ، ومَنْ لم يَرَ ذلك جَعَلَ المفعول محذوفاً ، و (إذ) ظرف عامِلُهُ ذلك المحذوف . (٦٢)

والمُختار عند الزمخشريّ (٦٣) ، وأبن هِشام (٦٤) أن تقع (إذ) مفعولاً به لـ(اذكر) .

ذكر الشيخ عُضيمَة وهو يُناقشُ النحويين في قوله تعالى : {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً } (٦٥)
إنّ التقدير : واذكروا إذ قالَ رَبُّك ٠٠٠ وقد ظَهَرَ هذا العاملُ المقدّرُ هاهنا في قولِه تعالى : {وَاذْكُرُواْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ } (٦٦)

وَنَقَلَ الشَيخُ قولَ ابن هِشام بنصبهِ (والغالبُ على المذكور في أوائلِ القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير (اذكر) ،(٦٧) أمّا أبو حيّان فكان متأرجحاً بعض الشيء فيما نَقَلَ عَنْهُ الشَيخُ عُضيمَة في هذه المسألة فمرةً يرى أن (إذ) لا تكون مفعولاً به لاذكر ويتراجع عن قوله هذا مّرةً أُخرى، ونَقَل الشيخ عُضَيمة عنه قال : (أمّا قول مَن ذهب إلى أنّه يتصّرف فيها بأن تكون مفعولاً باذكر فهو قولُ مَنْ عَجِز عَن تأويلها على ما ينبغي لها مِن إبقائها ظرفاً) (٦٨)

ويَعْجبُ الشيخ عُضيمَة العَجَبَ كلَّهُ مِن أبي حيّان كونه أجاز في آيات كُثر ان يكون العامل في (إذ) الفعل (اذكر)، وقد تَجَسَّدَ ذلك في إعراب قوله تعالى : { وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ * إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ } (٦٩)
قال : العامل في (إذ) أقرب وقيل (اذكر) ، وقيل ويَحْسُنُ تقدير (اذكر) ؛ لانّه أخبر خبراً مجرداً بالخلق والعلم بخطراتِ الأنفس والقرب بالقدرة والملك) . (٧٠)

وقال في موضع آخر مِن البحر المحيط رادّاً على الزمخشريّ وهو يتحدث عن قولِه تعالى : {وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ * إِذْ جَاء رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ } ،(٧١) قال الزمخشريّ : (فإن قُلْتَ : بِم◌َ◌َ يَتَعلقَ الظّرفُ ؟ قلتُ : بما في الشيعةِ مِن مَعنى المشايعة ، يَعْني : وإن ممن شايعهُ على دينهِ وتقواه حينَ جاءَ رَبَّهُ بقلبٍ سَلِيمٍ لإبراهيمَ، أو بمحذوف وهو (اذكر) أمّا التخريج الأول فلا يَجُوزُ ؛ لأنّ فيه الفصلَ بين العامل والمعمول بأجنبي وهو قوله (لإبراهيم)، وأمّا تقديرهُ : (اذكر) فهو المعهود عند النحاة (٧٢)

وَأَخَذَ الّشَيّخُ عُضيمَة على النحّاةِ والمفسرين إسرافهم في تقدير الفعل (اذكر) عاملاً في (إذ)، وإنهم لم يكتفوا بهذا التقدير في الكلام الذي ليس فيه ما يصلح للعمل في (إذ) ،وإنمّا قدّروا (اذكر) مع وجود ما يصلح للعمل في (إذ) (٧٣) . وذكر لذلك شواهدَ مِن القرآن الكريم(٧٤) وهذا الذي قالَه الشيخ بحقِّ النحّاة فيه نَظَرٌ ولا يُقْبَلُ على إطلاقه ؛ لأنّ المعربين والمفسرين قد تبايَنَتْ أَقوالُهم في تقدير ذلك ولم يكتفوا بالتقدير الذي أشارَ إليه وقد تتبعتُ ذلك في المواضع التي ذُكرتْ فيها (إذ) في القرآن الكريم فوجْدتُ وجوهاً كثيرة لإعرابها وكان مِن ضمنها تقدير الفعل (اذكر) عاملاً في (إذ) بل أوصلها أبو حيّان إلى ثمانية أقوالٍ٠ (٧٥)

النصب على نزع الخافض

ومن ردود الشيخ عُضيمَة على النحّاة ما قَالَه في قولِه تعالى : { فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ } (٧٦)

ذَكَرَ الشيخ قولَ الزّجاج في نَصبِ قولِه تعالى : ((صِراطَكَ)) والذي يَرى أنّه (لا خِلافَ بين النحويين أنّ (على) محذوفة ، كقولك ضُربَ زيدٌ الظّهْر والبطنَ أي : على الظّهرِ والبطنِ) (٧٧) . وقد تَبَنى رأيَ الزّجاج كثيرٌ مِن معربي القرآنِ الكريمِ (٧٨) . إلاّ أن قول الزجاج ، وإن كان ظاهرهُ الإجماع

، ضعيف من حيث إن حرف الجر لا يطّرد حذفه بل هو مختص بالضرورة، (٧٩) وذكر الشيخُ عُضيمَة قولاً آخر للنحاة مفاده : أنّه منصوب على الظرف والتقدير لأقْعُدَنّ لهم في صِراطَكَ : (وهذا أيضاً ضَعِيفٌ ؛ لأنّ (صراطك) ظرف مكان مُختص ، والظرف المكاني المختص لا يَصِلُ إليه الفعلُ بنفسه بل بـ (في)، تقول: (صليت في المسجد) ، ولا تقول : صليتُ المسجدَ، وجعلوا نظير الآية الكريمة في نصب المكان المختص قول الشاعر :-

لَدْن بِهزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ   فيه كَما عَسَلَ الطّرِيقَ الثَّعْلَبُ (٨٠)

وهذا البيت محمول على الضرورة (٨١)

وهناك رأي ثالث ذكره ابن الطّراوة شَذّ به عَنْ مذهب النحويين إذ جَعَلَ (الصّراط)، والطريق في هذين الموضعين مكانين مبهمين وهذا الكلام مَرْدُودٌ ؛ لأنّ المختص من الأمكنة ماله أقطار تحويه وحدود تحصره ، والصراط ، والطريق مِن هذا القبيل (٨٢) . والرأي الراجح عند الشيخ عُضيمَة هو أن يتضمن الفعل (لأقْعدَنّ) معنى ما يتعدى بنفسه فَيُنصب الصراط على أنّه مفعول به والتقدير : لألزمَنّ بقعودي صِراطَكَ المستقيم (٨٣) . وهو رأي أبي حيّان (٨٤) ، وتبعه السّمين الحلبيّ وأطلق عليه المنصوب على المُنعزل به (٨٥) ،وتبعها ابن عاشور (٨٦) .

المبحث الثاني : الأفعال

أولاً : في وقوع الجملة الطلبية خبراً لإنّ وأخواتها

ذَكَرَ الشَّيخُ عُضيمة أَنّ ابن عصفور قَدْ مَنَعَ وقُوعَ الجملةِ الطلبية خبراً لأِنّ وأخواتها(٨٧) .
قال ابن عُصفور : (فلا يَجوز أَنْ تقولَ : إنَّ زَيداً اضْرِبْهُ ، وإنّ عَمراَ لا تَضْرِبْهُ، فإنْ جاءَ ما ظاهِرُهُ وقوع الجملةِ غيرِ المحتملة للصدق والكذب خبراً تؤوّل نَحْوُ : قولَهِ :

إنّ الَذين قَتَلْتُم أمْسِ سَيّدَهم   لا تَحْسَبوا لَيْلَهمُ عَنْ لَيْلِكم نَاما (٨٨)

فأوقع لاتَحْسبوا موقعَ خبرَ (إنّ) وهي نهي) (٨٩)، وهذا قول ابن الشَّجري أيضاً وقد نَصّ على ذلك بقولهِ : (والجملتان : الأمريّة والنهيية يضعف الأخبار بهما ؛ لأنّ الخبر حَقّه أنْ يكونَ محتملاً للتّصديق والتّكذيب) (٩٠)، ونَقَلَ عن أبي علي الفارسيّ جواز ذلك قال : (قال أبو علي : قد كنْتُ أستبعد إِجازة سيبويه الأخبار بجملتي الأمر والنّهي حَتّى مَرّ بي قولُ الشاعرِ :

إنّ الذين قتلتمُ ...) (٩١) ونسب السّيوطيّ المنع الى أبيَ حيّان (٩٢)

وَذَكَرَ الشيخُ عُضيمَة أنّ الرضي جوّز أن تقع الجملة الطلبية خبراً لإنّ ولكنّ ، وإنْ كان قليلاً(٩٣)، قال الرضي : (وأمّا (إنّ) و (لكنّ) فلا يُمكن كون خبرهما مفرداً متضمناً لمعنى الطلب وَأمّا الجملة الطلبية ، كالأمر ، والنهّي ، والدعاء ، والجملة المصدّرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك ، فلا أرى مانعاً مِن وقوعها خبراً لهما كما في خبر المبتدأ وإنْ كان قليلاً) (٩٤) وفي موضع آخر رَدَّ حُججَ المانعين إذ قال : (وقال ابن الانباريّ وبعض الكوفيين : لا يصح أن تكون طلبيّة ، لأنّ الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ،وهو وَهْمٌ، وإنّما أَتوا مِن قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ ، وَلَيْسَ المُرادُ بخبر المبتدأ عند النحّاة ما يحتمل الصدق والكذب، كما أن الفاعل عندهم ليس مَنْ فَعَلَ شيئاً ففي قولك : (زيدٌ عِندك) يسمّون الظرف خبراً مع أنّه لا يحتمل الصدق والكذب ... ويدّل على جواز كونها طلبية قوله تعالى : { بَلْ أَنتُمْ لا مَرْحَباً بِكُمْ } . (٩٥) (٩٦)

وهذا الكلام نَقَلَهُ ابن هِشام (٩٧) وَتَبعَهُ السيوطي (٩٨) ،وجاء كلام ابن هشام أكثر وضوحاً ودقةً في الرد على مَنْ اشترط في خبر المبتدأ احتمالية الصدق والكذب قال : (فلأن الخبر الذي شرطُهُ

احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء لا خبرُ المبتدأ ، للاتفاق على أنّ أصله الإفراد ، واحتمال الصدق والكذب إنمّا هو مِن صفات الكلام) . (٩٩)

وقال الدّسوقي في الشاهد الذي أورَدَهُ ابن عصفور : (لا تحسبوا أي فلا بُدّ مِن تأويلها بخبرية ، لانّها خبر (إنّ) أي : والأصل : لا تحسبون بتأويل الناهية بالنافية والنهي واقع موقع النفي والنفي خبر) (١٠٠)

وقد استثنى الشيخ عُضيمَة (ابن عطية) – صاحب كتاب المحرر الوجيز – مِن كَثيرٍ مِن معربي القرآن الكريم الذي اطّلعَ على كُتبِهِم في جواز وقوع جُمْلَةِ الطّلب خبراً لإنّ ، وَمِنْ ذلك قولَه :

(وأجاز ابن عطيّة أن يكون خبر (إنّ) الجملة الطلبية في قوله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرّاً } (١٠١) قال : الخبر قولَه : (لا تحسبوه) و (عُصبة) رفع على البدل مِن الضمير) (١٠٢)

قال الشيّخُ عُضيمَة ناقداً النّحاة في هذا الموضع : (ولم يَحْتكم أحدٌ مِن النحويين في هذا النزاع إلى أسلوب القرآن الكريم وقد وجدْتُ في القرآن خبر (إنّ) جملة طلبيّة متعيّنة لذلكَ لا تحتمل غير الخبريّة وذلك قوله تعالى : { إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ } (١٠٣) ولم أجد أحداً مِن النحويين أحتَجّ بهَذِهِ الآية على جواز وقوع الجملة الطلبيّة خبراً (لأنّ) تكلّم الزمخشريّ ، والانباريّ ، والعكبريّ وأبو حيّان على دخول الفاء في خبر (إنّ) وما الذي سَوّغ ذلك ولم يعرضوا للحديث عَنْ وقوع الطلبيّة خبراً (لأنّ)) . (١٠٤)

ويبدو لي أنّ قَوْلَ الشيخُ عُضيمَة : (لَمْ يَحْتَكِمْ أحدٌ ...) فيه نظرٌ ؛ لأنّ الرضي احتجّ على جواز وقوع الجملة الطلبيّة خبراً بقوله تعالى : (بَلْ أَنْتُمْ لا مَرَحَباً بِكُمْ) على ما بيّنا . والله أعلم .

ثانياً : وقوع الفعل الماضي بعد (إلاّ)

ومما جاء في باب الأفعال مِن رُدود ما قالَهُ الشَّيخُ عُضيمَة راداً على الرضي اشتراطه لوقوع الفعل الماضي بعد (إلاّ) أحد الشرطين الآتيين :-

١- أنَ يتقدّم (إلاّ) فعل ماضٍ منفي .
٢- أنْ يَقْتَرِنَ الماضي بـ (قد) . (١٠٥)

قَالَ الرضي : (وأمّا الماضي فجوّزوا أنْ يَليها في المفرّغ بأَحد قيدين ، وَذلكَ إمّا باقترانه بـ(قد) نَحْو : ما النّاسُ إلاّ قَدْ عَبَروا ، وذلك لتقريبها لَهُ مِن الحال ، المشبه للاسم ؛ وإما تقدم ماضٍ منفي نحو : ما أنعَمتُ عليه إلاّ شَكَرَ ، وما أتيته إلاّ أتاني . وَعَنهُ صلى الله عَليهِ وَسَلَم: (ما أيسَ الشّيطانُ مِن بَني آدم إلاّ أتاهم مِن قبلِ النساءِ) (١٠٦)، وذلك إذا قَصَدَ لزوم تَعقب مضمون ما بعد (إلاّ) لمضمون ما قبلها . وإنمّا جَازَ أنْ يليها الماضي في هذا القصد ؛ لانّ هذا المعنى هو معنى الشّرط والجزاءِ في الأغلب) (١٠٧) . وهذا رأي أبي حيّان أيضا قال : (ويليها ماضٍ مسبوق بفعل نحو قوله تعالى : {وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ}(١٠٨) أو ماضٍ مصحوبٍ بـ (قد)، وقال أبو بكر بن طاهر : ما زيدٌ إلاّ قامَ لا يجوز ، وما زَيدٌ إلاّ يقوم جاز ، وَلَمْ يَقلْ به مَن تقدّم مِن النحاة، وأجازَ المُبَرد : ما زيدٌ إلاّ قَدْ قامَ . وفي البديع : ما زيدٌ إلاّ قامَ ، لم يَجُز فإنْ أَدْخَلْتَ (قد) أجازها قومٌ (١٠٩)، وهذا كلام السيوطيّ الذي نَقَلَ لَنا قول ابن مالك في هذه المسألة والذي يرى أن اقتران الماضي بـ (قد) يغني عَن تقديم فعل واسْتَشْهَدَ بقول الشاعر :

وما المَجدُ إلاّ قَدْ تَبَيّن أَنّهُ بنَّدى وحِلْمٍ لا يَزالُ مؤثّلا (١١٠)

لأنهّا تُقَرّبه مِن الحال ، فأشبه المضارع ، والمضارعَ لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم

والاسم بـ (إلاّ) أولى ، لأن المستثنى لا يكون إلاّ آسماً أومؤّولاً بـه ، وإنّما سـاغ وقـوع الماضـي بتقّديم الفعل ؛ لأنّه مع النفي يَجْعل الكلام بمعنى : كُلّما كانَ كذا كان كذا ، فَكَأنَّ فيه فعلين كما كـان مـع كلّما . وقال ابن طاهر : أجاز المبّرد وقوع الماضي مع (قد) بدون تقدّم فعل ولم يذكره مَنْ تقدّم مِن النّحاة (١١١)

وَجاء رَدُّ الشّيخ عُضيمَة على النّحاة في هذه المسألة : الذي أَكّدَ فيه وقوعَ الفعل الماضي بَعْد (إلاّ) في القرآن الكريم وليس فيه أحدُ الشرطين السابقين ،إذ جاء ذلك في ثماني عشرة آية : تسع منها سُبق (إلاّ) مضارع منفي بـ (ما) ، وست منها سُبق (إلاّ) منفي بـ (لا) ، وآية واحدة تَقَدّم (إلاّ) تحذف فعل ، ولم يَقْتَرِنِ الماضي بـ (قد) . (١١٢)

ويؤكد الشيخ بقوله : (ولم أَجدْ سبق الماضي (إلاّ) الذي شرطه الرضي إلاّ في ثلاث آيات هي :

قولـه تعالـى : {وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلاَّ أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء } (١١٣)
وقوله تعالى : {وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا } (١١٤)
وقولـه تعالـى : {كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ } (١١٥) (١١٦)

.

هكذا نرى أنّ القرآن الكريم هو المفتاح الذي يَنْفَتحُ به كثيرٌ مِن مغاليق النحو العربي ، التي استَعْصَمَتْ على الكثير مِن النّحاة ، فتراكيبه وأساليبه ، هي الأصل الذي يستأهل أن تقوم عليه دراسة التراكيب العربية والأساليب العربية .

ولو آعتمد النّحاة على القرآن الكريم وعَدّوه أصلاً لا سبيل إلى الحكم عليه إلاّ بما هو عليه دون الاحتكام إلى ما هو أقل منه أصالةً لقامت قواعد النّحو على أسسٍ واضِحَةِ المعالم وَلَبرىء النّحو مِن عللٍ كثيرةٍ ولأغنينا لغتَنا العربية بأساليبٍ فَصِيحةٍ مِن روائع البيان والتي نَحنُ بأمس الحاجة إليها في نظمنا وَنثرنا .

ثالثاً : عمل الفعل الجامد في (إذا)

ومِن المسائل التي أثارها الشيخ عُضيمَة عمل الفعل الجامد في (إذا) الظرفية، وذكر لنا رأي الزمخشري في قوله تعالى : {إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ * لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ } (١١٧) . قال الزمخشريّ : (فإن قلت : بِمَ آنتصبَتْ (إذا) قُلْتُ : بليْسَ كقولك : يومَ الجمعةِ كيت وكيت، أو بأضمار اذكر (١١٨)

وهـذا مـذهب الفخـر الـرازي (١١٩) ، والرّضـي (١٢٠) ، وأبـي البركـات الانبـاريّ (١٢١) ، والبيضاوي (١٢٢) ، والسّمين الحلبيّ (١٢٣) ، وآبن هِشام (١٢٤) .

أمّا أبو حيّان فَذَهَبَ مذهباً مختلفاً عمّنْ سبقهُ إذ قال : (أمّا نصبها بليسَ فلا يَذْهَبُ نحويّ ولا مَن شدا شيئاً مِنْ صناعة الإعراب إلى مثل هذا ؛ لانّ (ليس) في النفي كـ(ما) ، وما لا تَعْمَلُ فكذلك ليس ، وذلك أنّ ليس مسلوبةَ الدّلالة على الحدث والزمان ، والقول لا ينطبق عليها، والعوامل في الظرف إنّما هو ما يقع فيه الحدث ، فإذا قلت : يوم الجمعة أقوم فالقيام واقع يوم الجمعة ، (وليس) لا حَدَثَ لها فكيف يكون لها عَمَلٌ في الظّرفِ) . (١٢٥)

قال الشيخ عُضيمَة (فقول أبي حيّان في الرد على الزمخشري فلا يذهب نحوي ولا مَن شدا شيئاً مِن صناعة الإعراب ٠٠٠ هذا كلام فيه تحامل وآدعاء) (١٢٦)

إنّ النّحاة والمفسرين الذين ذكروا الآية الكريمة أجمعوا على أنّ الظروف تعمل فيها روائح الأفعال . ومعنى كلام الزمخشري أنّ النفي المفهوم مِن ليس هو العامل في (إذا) كأنّه قيل : ينتفي كذب وقوعها إذا وقعت، وهذا ما أكدَه العُكبريّ إذ قال في (إذا) في الآية : (هو ظرف لما دَلّ عليه ليس لوقعتها كاذبة أي : إذا وقعت لم تكذب) (١٢٧) . وأضافَ السمين الحلبيّ قائلا : (فإن قِيلَ : فَلْيجر ذلك

على (ما) النافية أيضا فالجواب أن الفعل أقرب إلى الدّلالة على الحدث مِن الحرف) (١٢٨) وهذا في حقيقته رَدٌّ على شيخه أبي حيّان .

ويبدو لنا جَليّاً موقف أبي حيّان مِن الزمخشري الذي كان متحاملاً عليه راداً أكثر آرائه حتى لو ناقض نَفْسَه بنفسِه ومَنْ يَتَصَفَحُ كتابيه : البحرَ المحيطَ ، والنّهرَ المادَ يَجِدُ ذلكَ واضحاً يصل في بعض الأحيان إلى حَدّ الشتم.

ومِن ذلك ما ذكره أبو حيّان في تفسيره لقوله تعالى : {إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ }(١٢٩) فقال أبو حيّان بَعد أنْ ذكر قول الزمخشريّ : (وذلك مِن سفهه وجرأته ، كما قلت في قصيدتي التي ذكرت فيها ما يُنْقَد عليه :

وَيشْتِمُ أعْلامَ الأئِمَةِ ضُلَّةً   وَلاسِيمَا إنْ أَوْلَجوُهُ المَضايِفا (١٣٠)

وهذا الأمر راجع إلى اختلاف الرجلين في منهجهما ؛ إذ أنّ أبا حيّان – على الرغم من إمامته – كان بَصْرياً مُطَبقاً لأصولِ أحد المذهبين الكبيرين لا يَخْرُجُ عَنْهما وهو في ذلك يَعْتَمدُ على الرواية والنقل أكثر مِن اعتماده على التعليل والعقل بخلاف الزمخشريّ الذي كان مُسْتَرْسِلَ الطبيعة متحرر العقل والتفكير غير متقيد في آرائه لا يَهمه كثيراً أين يَقَعُ مِن آراء السابقين وهو وإن كان بصريّ المذهب لا يَجْعَلُ المذهبَ قيداً (١٣١)

رابعاً : وقوع الفعل المضارع المقرون بالسين خبراً للمبتدأ

لَقَدْ تَعَقَبَ الشَّيخُ عبد الخالق عُضيمَة السُّهيلي عِنْدَما استقبحَ الأخيرُ ، أَنْ يَقَعَ الفعلُ المضارع المقرون بالسين خبراً للمبتدأ تبعا لشيخه ابن الطّراوة ، وَقَد ناقش شَيْخَهُ في ذلك وقال له : (أليسَ قَدْ قَالَ سُبحانه وتعالى : {وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ } (١٣٢) فجاء بالسين في خبر المبتدأ ، فقال : أقرأ ما قَبْلَ الآية فقرأتُ {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ } (١٣٣) فَضَحِكَ وقال : لقد كُنْتَ أَفْزَعتني أليستْ هذه (إنّ) في الجُملة المتقدمة ، وهذه الأخرى معطوفة بالواو تنوب مناب تكرار العامل ، فسلمت له وسكت(١٣٤) .

ثم جاء ابن القيم فنقل كلام السُّهيلي بنصه وفصه مِن غَيرِ أنْ يَحْتَكم هو الآخر لأسلوب القرآن الكريم ، وإن كُنْتُ لا أشك لَحْظَةً في أن ابن القيم كان مجيداً لحفظِ القرآن الكريم (١٣٥) .

وسأعرض الآن بعض تعليلات السُّهيلي لهذا الزعم حيث قال :-

لا تقول : غداً سيقوم زيدٌ ، لوجوه :-

منها : أن ((السين)) تُنبئُ عَنْ معنى الاستئناف ، والاستقبال للفعل وإنمّا يكون مُستقبلاً بالإضافة إلى ما قبله ، فإن كان قبله ظرف أخْرَجَتهُ السين عن الوقوع في الظرف ، فبقي الظرف لا عَامَلَ فيه فبطل الكلام . فإذا قلت : سيقوم غداً دَلّت السين على أن الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله ، وليس قبله إلا حالة المتكلم ، ودَلّ لفظ (غداً) على استقبال اليوم فتطابقا وصارا ظرفاً له .

ووجه ثانٍ : مانع مِن التقديم في الظرف وغيره ، وهو أن (السين) و (سوف) مِن حروف المعاني الداخلة على الجمل ، ومعناها في نفس المتكلم واليه يُسند لا إلى الاسم المخبر عنه ، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي ، والتمني وغير ذلك، ولذلك قَبُحَ : (زيداً سأضْرِبُ) وزيدٌ سيقوم ، مع أنّ الخبر عن (زيد) إنمّا هو بالفعل لا بالمعنى الذي دَلّت عليه (السين) ؛ فإن ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى (زيد) فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن (زيد) فتقول : زيد سيفعل) .

فإن أدخلْتَ (إن) على الاسم جاز دخول (السين) في الخبر ، مع اسمها كالجملة التامة ، فصلح دخول (السين) فيما بعد ، فأما مع عدم (إنّ) فيقبح ذلك . (١٣٦)

وأكد الشيخ عُضيمَة : أنّ في القران الكريم آياتٍ كثيرةً اقْتَرَنَتْ فيها جملةُ الخبر بعلامة الاستقبال وليس قبلها (إنّ) وَمثّل لذلك بآيات من سورة النساء نَفْسِها (١٣٧)

وَيُضِيفُ السّهيليّ أنّ نظير هذهِ المسألة مسألة (اللام) في (إن) تقول : (إنّ زيداً لقائم) ولا تقول : زيدٌ لقائم . والمصحّح لتقديم الظرف على الفعل الماضي أن معنى المضي مستفاد مِن لفظه ، لا مِن حرف زائد على الجملة ، منفصل مِن الفعل كالسين و (قد) إلاّ فعل الحال فإن زوائده ملحقة بالأصل ؛ فإن أدْخَلْتَ على الماضي (قد) التي للتوقع كانت بمنزلة (السين) ، التي للاستئناف ، وقبح حينئذٍ : أمس (قد قام زيد) كما قَبُحَ : (غداً سيقوم زيدٌ) ، والعلة كالعلة ، حذوك النعلَ بالنعلِ (١٣٨))

يرى الشيخ عُضيمَة أن السُّهيلي بهذا الزعم قد تفّرد مِن بين النّحاة أجمعين ، وذلك بَعدَ أن حكى قول هؤلاء النّحاة في أن (قد) و (السين) و (سوف) و (لم) و (لما) و (لا الناهية) تتنزل منزلة الجزاء من الفعل فيقدّم معمولها عليها ، وأنه ليس لها صدر الكلام (١٣٩) ثم قال : (لو كان الامر كما زعم السّهيليّ ما جاز أن ينصب الاسم على الاشتغال قبل (قد)؛ لأنّ ما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، وقد وجب الرفع قبل ما له صدر الكلام ؛ جاء في القران نصب الاسم المنشغل عنه في قوله تعالى : {وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ } (١٤٠) (رسلا) منصوب بفعلٍ محذوف يفسره (قصصناهُمُ) (١٤١) قال بذلك الفراء (١٤٢) ، والزمخشريّ (١٤٣) ، وأبو حيّان (١٤٤) ثُمّ ساق الشَّيخُ عُضيمَة شواهد أخرى على عمل ما بعد (قد) فيما قبلها (١٤٥) .

ويمكن أنْ يُقال : إنّ السُّهيلي وابن القيّم الذي اتبعه في هذا الزعم لم يَتَحَدثَا عن إعمال ما بعد قد ، وإنمّا تحدثا عن قبح تقدم الظرف وهذا واضح مِن المثال الذي قدماه : (أمس قد قام زيدٌ) .

والشيخ الجليل لم يأتِ بشاهد على هذا المثال . وهذا الذي قام به الشيخ عُضيمَة جديرٌ بأن يَحْملنا – نَحْنُ الباحثين – في اللغة على إعادة النظر فيما قام به النّحاة الأوائل على جلالة قَدْرهم وعظيم شأنهم ، وأن نصرف الجهد والهمم إلى مثل هذا اللون مِن البحث في دواوين الشعراء وآثار العرب ، وسوف يكون لمثل هذه الدراسات نتائج قيمة ليس المقصود منها الاستدراك على المتقدمين بل مِن أجل إغناء اللغة العربية بأساليب جديدة بعيدة عن التقعيد والصنعة .

خامساً :- توكيد الفعل المضارع بعد (لا) النافية

وَرَدَ تَعْلِيق الشَّيخ عُضيمَة على قوله تعالى : {وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً } (١٤٦) الجّمهورُ : يُجيزُ دخولَ نون التّوكيد على المضارع المنفي بـ (لا) ويحملون ما جاء منه على الضرورة أو الندور والذي اخْتارُه الجواز (١٤٧) والنحّاة يرون أنّ ذلك قليلٌ وأكثرهم قال بتأويله مِن ذلك ما قال ابن يعيش : (وقد تدخل هذهِ النون مع النفي تشبيهاً له بالنهي ، لأن النهي نفي : كما أن الأمر إيجاب فتقول : (ما يَخْرجَنَّ زيدٌ) (١٤٨) .

وقال الرّضي : (وَتُجيءُ النّون بعد المنفي بـ (لا) ، إذا كانت (لا) متصلة بالمنفي ، قياساً عِنْدَ ابن جِنّي ، لأنّها ، إذن ، تُشْبه النهي ، واستشهد بقوله تعالى : ((واتقوا فتنة ...)) وقيل إنّ (لا) في الآية للنهي (١٤٩) وهذا قول كثير مِن النحّاة (١٥٠) وهناك مَن أطلق عليه النهي المحمول (١٥١) .

أمّا أقوال معربي القرآن في هذه الآية فوجدتها متباينة ومبنية على التأويل والتقدير منها : ما نسبه أبو البركات للفرّاء . قال : (لا تُصِيبَنّ في موضع الجزم ، لأنّه جواب الأمر، أي : اتقوا فتنة لم تُصِبِ الذين ظلموا منكم خاصة بل عَمَّت النّاسَ عامة وفي هذا الجواب طرفٌ مِن النّهي ، كما تقول لاَ

أرينّك ههنا ، أي : لا تكن ههنا فأراك . فكذلك ههنا ، النهي للفتنة ، والمراد به الذين ظلموا إلاّ أن جواب الأمر بمنزلة جواب الشرط ، والنون الثقيّلة لا تستعمل في جواب الشرط إلاّ في ضرورة الشعر) (١٥٢)

وقيل : إنّ (لا) نافية والجملة صفة لـ (فتنةً) وهذا واضح من هذه الجهة ؛ إلاّ أنّه يُشْكِلُ عليه توكيد المضارع في غير قسم ولا طلب ، ولا شرط، وفيه خلاف هل يجري النفي بـ (لا) مجرى النهي فإن جاز أن يؤكد المنفي بـ (لا) مع انفصاله ، فلان يؤكد المنفي غير المفصول بطريق الأولى ، إلاّ أن الجمهور يحملون ذلك على الضرورة .(١٥٣)

وقيل : (لاتُصِيبَنَّ) جواب قسم محذوف ، والجملة القسمية صفة لـ (فتنَةٌ) ، واللهِ لاتُصِيبَنَّ ، ودخول النون قليلٌ ، لانّه منفي (١٥٤) وجعل السَّمين الحلبي دخول النون على المنفي بغير القسم على الشذوذ. (١٥٥)

وقال علي بن سليمان الأخفش : (وهو نهي على معنى الدعاء) (١٥٦)، وإنمّا جَعَلَه نهيا بمعنى الدعاء ، لانّ دخول النون في النفي بـ (لا) عنده لا يجوز ، فيصير المعنى : لا أصابت الفتنةُ الظالمين خاصةً واستلزَمَتِ الدعاءَ على غَيْرِ الظالمينَ ، فَصَارَ التقدير : لا أصابَتْ ظالماً ، ولا غير ظالم (١٥٧) .

وقد تبين لي مما تقدّم مِن تخريجات هذه الآية على النهي بتقدير ، والدعاء بتقدير والقسمَ بتقدير ، وجواب الأمر بتقدير . وكونها صفة بتقدير . فهذه تخريجات لا طائل فيها فياليت شعري ما الذي يجري لو جوّز النّحاة ذلك بلا تقدير ولا تأويل ويكتفون بما ورد منه في القرآن الكريم وهو الحُجة التي لاحُجةَ بعدها .

سادساً : اقتران الفعل المضارع في خبر لَعَلّ بأن

ومِنْ ردود الشيخ عُضيمَة على النّحاة قوله : (إنّ جمهور النحويين يرى أن إقتران الفعل المضارع في خبر لَعَلَّ بأنْ مختصٌ بالشعر (١٥٨) هذا ما نص عليهِ سيبويـه في ذلك إذ قال : (وقد يجوز في الشعر أيضاً لَعَلّ أن أفعلْ بمنزلة عَسَيْت أنْ أفعلَ) (١٥٩)

وذكر الشيخ رأي المبرد في ذلك بنصه قال (وإذا ذكرت الفعل فهو بغير (أن) أحسن ، لأنّه خبر المبتدأ ... فإن قال قائل في الشعر: لعل زيداً أنْ يقوم ، لأنّ المصدر يدل على الفعل، ...) (١٦٠)

وهذا رأي الزمخشريّ (١٦١) ، وابن هشام (١٦٢) وكثير من النحّاة.

ويؤكد الشيخ عُضيمَة أن هذا الأسلوب ورد في النثر أيضاً ويُورد أمثلة لذلك مِن فصحاء العرب مِن ذلك قول الأحنف بن قيس : (حسبي بهذا المجلس يا أمير المؤمنين ، لَعَلَّهُ أنْ يأتي مَن هو أولى بذلك مني) (١٦٣)

ومن ذلك قول هند لزوجها أبي سفيان (لا تشغلكَ النساءُ عن هذهِ الاكرومة التي لَعَلك أن تسبق إليها)(١٦٤)

وفي الحديث الشريف (قوله صلى الله عليه وسلم):((لَعَلّ بعضَكم أنْ يكون ألحن بحجتهِ))(١٦٥) .

المبحث الثالث :الحروف والأدوات

أولاً :- (أم) المنقطة

الحذفُ والزيادَةُ خلاف الأصل فكلّما أمكن أن يكون الكلام مستقيماً دون تقدير محذوف كان ذلك أولى ، وكذلك إذا اسْتقام الكلامُ دُونَ جَعْل الكلمة زائدة، وهذا أصل متفق عليه عند النحويين .

يقول الشّيخ عُضيمَة : (وبعض العلماء يتحرج مِن إطلاق لفظ الزائد على ما في القرآن ؛ لأنّ الزيادة لغو في الكلام لا يناسب فصاحة القرآن) (١٦٦)

ويذكر الشيخ مثالاً لذلك قول السُّهيلي الذي أزعجْتهُ كلمة (أم) المنقطعة فظن أنّها منافية للفصاحة وقال إنّها لا تقع في القرآن الكريم ،(١٦٧) وَوَددت أن أذكر قول السُّهيلي كاملاً وذلك لأهميته قال : (وهذهِ) (أم) التي هي مشوبة المعنى بالإضراب والاستفهام ، ولا ينبغي أن تكون في القرآن ، وإنْ كانت فعلى جهة التقرير ، نحو قوله : أم أنا خير من هذا الذي...(١٦٨) إنّما هو على أصلها الأول مِن المعادلة ، وإن لم يكن قبلها (ألف) آستفهام ، نحو قوله : (أم يقولون : شاعر) (١٦٩) ؛ لأن القرآن كُلّه مَبْني على تَقْرير الجاحدين وَتَبكيت المعاندين وهو كُلّه كَلامٌ واحد ...) (١٧٠) .

وأُعجب بهذا القول ابن القيم وبسط القول فيه وزاد عليه إذ قال : (والحقّ أن يقال إنّها على بابها وأصلها الأول مِن المعادلة والاستفهام حيث وقعت وإن لم يكن قبلها أداة استفهام في اللفظ وتقديرها بـ (بل) والهمزة خارج ، عن أصول اللغة العربية ، فإنّ (أم) للاستفهام ، و (بل) للاضراب ، ويا بعد ما بينهما !! والحروف لا يقوم بعضها مقام بعض على أصَحّ الطريقتين ، وهي طريقة إمام الصناعة والمحققين من أتباعه ...) (١٧١)

ورأي السُّهيلي مبالغٌ فيه بعض الشيء ؛ لأنّ الكثيرَ مِن مُعربي القرآن الكريم قَدْ أقَرّ وجود (أم) المنقطعة في القرآن الكريم قال أبو حيّان في قوله تعالى : {أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُواْ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِن قَبْلُ } (١٧٢)

(وأم : هنا منقطعة ، وتتقدّر المنقطة ببل والهمزة ، فالمعنى : بل أتريدون ، فبل تفيد الإضراب هنا : وهو الانتقال مِن جملة إلى جملة ، لا على سبيل إبطال الأولى . وقد تَقدّم قول من جعل (أم) هنا معادلة للاستفهام الأول . وقد بينا ضعف ذلك . (١٧٣)

وقال الزمخشريّ في قوله تعالى : {أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيّاً أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ}(١٧٤) (إمّا أن تكون أم متصلة على معنى أيُّ الفعلين فعْلنا بهم الاستسخار منه أم الازدراء به والتحقير ؟ ، وإمّا أن تكون منقطعة بعد مضي ((اتخذناهم)) سخريا على الخبر أو الاستفهام ، كقولك : إنها لأبل بل شاء (١٧٥) وقال ابن الانباري في قوله تعالى : {أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ }(١٧٦) أم هنا منقطعة لا المتصلة ؛ لأنك قد أتيت بعدها بجملة اسمية تامة (١٧٧) .

وذكر ابن هشام أن (أم) قد ترد منقطعة ومحتملة الاتصال من ذلك قوله تعالى :{ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللّهِ عَهْداً فَلَن يُخْلِفَ اللّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ } (١٧٨) قال الزمخشريّ : يجوز في أم أن تكون معادلة بمعنى أيُّ الأمرين كائن على سبيل التقرير ، لحصول العلم بكون أحدهما ، ويجوز أن تكون منقطعة . (١٧٩)

ثانياً : صيغة (أفلا)

نَقَلَ الشَّيخ عُضيمَة عن أبي حيّان قوله : إنَّ (أفلا مركبة مِن همزةِ الاستفهام التي للإنكار وفاء العطف ، ولا النافية وليست أداة تحضيض، وبقوله هذا يَردّ على ابن عطيّة الذي ذكر أنها للتحضيض في قوله تعالى : {أَفَلاَ يَتُوبُونَ إِلَى اللّهِ } (١٨٠)

قال أبو حيّان : (هذا لُطفٌ بهم واستدعاء إلى التّنصل مِن تلكَ المقالة الشنعاء بعد أنْ كرّر عليهم الشهادة بالكفر . والفاء في (أفلا) للعطف ، حجزت بينَ الآستفهام ، ولا النافية ، التقدير : فألا ... وقال ابن عطيّة : رَفَقَ جَلّ وعلا بهم بتحضيضه إيّاهم على التوبة وطلب المغفرة . وما ذكروه مِن الحث والتحضيض على التوبة مِن حيث المعنى ، لا مِن حيث مدلول اللفظ ، لأنّ (أفلا) غير مدلول (ألا) للحض والحث. (١٨١)

ويستأنف الشيخ عُضيمَة كلامه هذا ما قاله أبو حيّان ، ولكنّهُ قال في آيات آخر ما أنكره على ابن عطية إذ يقول : بأن (أفلا) للتحضيض وهذا ما قاله في قوله تعالى : { قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلاَ تَتَفَكَّرُونَ } (١٨٢) هذا عرض وتحضيض معناه الأمر أي : ففكروا ولا تكونوا ضالين. (١٨٣)

وقال في قوله تعالى : { وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ } (١٨٤) ولما عدد تعالى هذهِ النعم حض على الشكر فقال : أفلا تشكرون (١٨٥) وتكرر ذلك في قوله تعالى : { أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ } .(١٨٦) (١٨٧)

(وربّما أرادَ أبو حيّان بالتحضيض التحضيض مِن حيث المعنى لا مِن حيث دلالة اللفظ ، كما ذكره في ردّه على ابن عطيّة ، وتكون (أفلا) عنده ليست أداة موضوعة للتحضيض كـ (لولا)) (١٨٨)

أقول : إنّ اعتراض الشيخ عُضيمَة ومِن قَبلِهِ اعتراض أبي حيّان على ابن عطيّة ليس في مَحّلِهِ فكلا الرجلين قصد المعنى وإلاّ ففهم التحضيض مِن هذا اللفظ غير مُسَلّم ،وكيف يُعْقلُ أنّ حرف العطف فصل بين الهمزة ولا المفهمة للتحضيض ؛ لأنّ ألا التحضيضية بسيطَة غير مركبة (١٨٩) ، فلا يُدّعى فيها الفصل بحرف العطف ، أما إذا قلنا إنّها همزة الاستفهام دخلَتْ على (لا) النافية وصار معناه التحضيض فلا يَضُرُّ الفصل بحرف العطف . (١٩٠)

ثالثاً : حتى الجّارة للاسم الصريح

حتى الجّارة يُشترط فيها أن يكون المجرور آخراً نحو : أكلتُ السّمكةَ حَتّى رأسِها ، أو ملاقياً للآخر نحو {سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ } (١٩١) ، وسرت النّهارَ حتّى الليلِ . ولو قلت : أكلْتُ السّمكَةَ حتّى نصفها ، أو ثلثها ، لم يجزْ . (١٩٢)

وذكر الشيخ عُضيمَة أنّ حتى الجارّة للاسم الظاهر الصريح جاءت جارّة للفظ (حين) النكرة في ست آيات وجاءت جارة لاسم زمان مشتق أو مصدر ميمي في قوله تعالى : [سلامُ هي حتى مطلع الفجر]

ويذكر الرضي شرطاً غريباً في مجرور حتى قال : (وينبغي أنْ يكون المجرور بها مؤقتا ، لانّه حد ، والتحديد بالمجهول لا يُفيد ونحو قوله تعالى : {فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ } (١٩٣) فمعنى الوقت ، أي : حين أخذهم (١٩٤) .

ونجد الفّراء يُصّرح بأن (حين) في قوله تعالى : {فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّى حِينٍ } (١٩٥) ليس حيناً موقتاً إذ قال : (لم يرد بالحين موقت ، وهو في المعنى كقولك : دعه إلى يوم : لم ترد إلى يوم معلوم مِن ذي قبل ولا إلى مقدار يوم معلوم إنّما هو كقولك إلى يوم ما (١٩٦) .

وقال القرطبي في قوله تعالى : { لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ } (١٩٧) إلى مدّة غير معلومة (١٩٨)

ويبدو لي أن ما قاله الرضي في أنّ المجرورَ بها مُؤَقّتٌ ؛ لأنَّه حَد، والتحديد بالمجهول لا يفيد أمرٌ واردٌ عند النّحاة فقد قال ابن عطيّة عندما إعراب الآية الكريمة :

(الحين في كلام العرب وفي هذه الآية الوقت مِن الزمن غير محدود يقع للقليل والكثير ، وذلك بين موارده في القرآن ؛ وقال عكرمة (الحين) هنا – يراد به سبعة أعوام ، وقيل : بل يراد بذلك سنة (١٩٩) ولعّل الرضي أخذ بهذا الرأي . والله اعلم .

رابعاً : (لم) لنفي الزمن الماضي

المعروف عن (لَمْ) عند النّحاة حرف نفي وجزم وقلب تفيد نفي الزمن الماضي جاء في المقتضب : ومنها (لم) وهي نفي للفعل الماضي ، ووقوعها على المستقبل مِن أجل أنّها عاملة وعملها الجزم ، ولا جزم إلا للمعرب ، وذلك قولك : قَدْ فَعَلَ ، فتقول مكذباً : لم يفعل فإنما نفيت أن يكون فَعَلَ فيما مضى ، فتخرج عمّا سلف ، فإن اتصلت هذه الأفعال بحروف الجزاء نقلتها إلى ما لم يقع نحو : إن جئتني أكرمْك ، وإن أكرمتني أعطيتك فإنما معناه إنْ تكرمني أعطيك (٢٠٠)

ويذكر الشيخ عُضيمَة أنّ هذا محل اتفاق بين النحّاة (٢٠١) ولكنّه وَجَدَ في القرآن الكريم آيات بقي معنى المضارع بعد (لم) فيها على معنى الاستقبال ولا يراد بالمضارع بعدها معنى المضي قال الشيخ : (ولم أجد للمعربين ولا للمفسرين أقوالاً في هذهِ الآيات وهي:
الأعراف : ٤٦ ، والكهف : ٤٧ ـ ٥٢ ـ ٥٣ ، القصص : ٦٤ ، الروم : ١٢ ـ ١٣ ، الرحمن : ٥٦
ويتساءل الشيخ عن تفسير هذهِ الآيات ؟ وينقل لنا رأي المفسرين في قوله تعالى : {وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَداً } (٢٠٢) فلم نغادر معطوف على ((وحشرناهُم)) فإنّه ماضٍ في المعنى ،(٢٠٣) قال الشيخ عُضيمَة : (ولا نسلم بأن قوله : (فلم نغادر) ماضي المعنى ؛ لانّ تسيير الجبال وجمع الخلق إنمّا يكون يوم الحشر ، وهو لم يقع : (٢٠٤) وقال السيوطي في تفسير قوله تعالى : {وَلَمْ يَكُن لَّهُم مِّن شُرَكَائِهِمْ شُفَعَاء } (٢٠٥) أي : لا يكون، وعلق على هذا الجَمَل بقوله : إشارة إلى أن َهذا مِن قبيل التعبير بالماضي عن المضارع ، وذلك لتحقق وقوعه ... والمراد بالماضي المضارع المنفي بـ (لم) مِن الشهاب ، فلما كانت (لم) لنفي الماضي معنى ، وليس مراداً هنا فسرها بـ (لا) التي لنفي المضارع ، ليتوصل إلى تفسير الفعل الذي في حيزها بالمضارع الحقيقي.

وهذا القول لم يقتنع به الشيخ عُضيمَة وفيه بُعد عنده قال : (والأيسر مِن ذلك أن نقول : إن حروف النفي يقوم بعضها مقام بعض فتتبادل مواقعها ، وقد وجدْت أبا الفتح صرّح
بذلك في الخصائص قال (فقد يُشبه حروف النفي بعضها ببعض وذلك لاشتراك الجميع في دلالته عليه ، ألا ترى إلى قوله :

أَجِدَّكَ لَم تَغْتَمِض لَيْلَةً   فَترَقُدَها مَعَ رقادها

فاستعمل (لم) في موضع الحال ، وإنمّا ذلك من مواضع (ما) النافية للحال .
وانشد أيضاً

أجِدّك لَنْ تَرى بثعيلبات   ولا بيدان ناجبة ذمولا

استعمل : أيضاً (لن) في موضع (ما) (٢٠٦) يشير أبو الفتح إلى أن وقوع (لم) و (لَنْ) في جواب القسم إنمّا كان بالحمل على (ما) (٢٠٧)
وقد منع المبّرد أن تقع (لَنْ) في جواب القسم (٢٠٨)
يقول الشيخ عُضيمَة

(وجدْت أيضاً في كلام أبي البركات الانباري ما يُشير إلى هذا قال في قوله تعالى : {فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ } (٢٠٩) أي : لم يقتحم و (لا) مع الماضي كلم مع المستقبل كقوله تعالى : {فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى } (٢١٠) أي : لم يُصدّق ولم يصل .

وكقول الشاعر :

وأيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا
أي ، لم يُلِمْ (٢١١)

والشاهد في هذا البيت أنابة (لا) عن (لَمْ) .

وَوَجْدت للسُّهيلي كلاماً يؤيدُ هذا وربّما يكون قد فاتَ على الشيخ عُضيمة على الرغم من تتبعه للسُّهيلي وابن القيم ونقلِهِ عنهما في أكثر مِنْ موضع .

قال السُّهيلي : (لَم) نفي الماضي ، كما أن (لن) نفي للمستقبل، وكان الأصل في نفي الماضي حرف (لا) إذ هي : أعمُّ بالنفي وبه أولى وقد استعملوها نافية للماضي في قوله تعالى : [فلا أقتحم العقبة] وفي قول الراجز : وأيُّ عبدٍ لك لا ألَمَّا . ولكن عَدَلوا في أكثر الكلام عنّها إلى (لم) لوجوه منها :-
أنهم قد خصوا المستقبل بـ (لَنْ) ، فأرادوا أنْ يخصوا كذلك الماضي في النفي بحرف كما فعلوا بالمستقبل ؛ لأنّ (لا) لا تخص ماضياً من مُستقبل في النفي ولا فعل دون اسم .

ووجهٌ آخر : هو أن (لا) يتوهم انفصالها مما بعدها ، إذ قد تكون نافية لما قبلها ويكون ما بعدها في حكم الوجوب مثل قوله تعالى : {لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ } (٢١٢)

وحتى لقد قِيلَ في قول عُمَر (رضي الله عَنْهُ) : (لا نقضي ما تجانفنا فيه لأثم)(٢١٣) إنّ (لا) ردعٌ لما قبلها و (نقضي) واجب لا منفي، وكذلك قال بعض الناس في قوله (صلى الله عليه وسلم) : (لا تتراءى نارهما) (٢١٤) : إنّ : (لا) رَدع وما بعدها واجب(٢١٥)

وللسُّهيلي تعليقٌ جميلٌ ربط فيه بين دَلالة اللفظ ودلالة المعنى قال : (ولعمري إنّ في لفظها إشارة إلى هذا المعنى ، حيث كان بعد اللام فيها صوتٌ مديدٌ ينقطع في أقصى الحَلق ، راجع إلى خلف مخارج الحروف ، بخلاف (لم) فإنها مشاركة لـ (لا) في (اللام) المفتوحة كما هي مشاركة لها في النفي . ثم فيها (الميم) وصوتها بين يَدَي الفَم ، لِيَكُونَ هواء الكلمة إلى / ما بعدها ، ومعناها فيما يتصل بها لا فيما وراءها ، كما كان ذلك جائزاً في (لا) ، والله أعلم . (٢١٦)

ونقل ابن قيمٍّ كلام السُّهيلي بنصّه وأُعجِب به أيّما إعجابٍ (٢١٧) وهكذا يبدو لنا جَليّاً أنّ قول الشيخ عُضيمَة : (ولم أجد للمعربين ولا للمفسرين أقوالاً في هذه الآيات) (٢١٨) فيه نظر ، لأنّ السَّمين الحلبي صاحب كتاب الدّر المصون تحدّث عن ذلك وابن عاشور ومن النحّاة أبو البركات الانباري ، والسُّهيلي وتبعهما أبن قيّم على ما بَيّناه في هذهِ المسألة .

خامساً : في زيادة (لا)

ذكرْتُ فيما سبق أنّ بعض النّحاة يَتَحرّج مِن اطلاق لفظ الزيادة على ما في القرآن الكريم ؛ لأنّ وصف كلامَ اللهِ بذلك لا يجوز ، وبجانب هذا نجد إسرافاً مبالغاً فيه في إطلاق لفظ الزائد حتى لو كان الكلام مستقيماً مِن غير اعتبار الزيادة .

ويَتَعَجب الشيخ عُضيمَة مِن الأربليّ صاحب كتاب جواهر الأدب في معرفة كلام العرب الذي جعل مِن مواضع زيادة (لا) وقوعها بعد : (إنْ) الشرطية ، وقد تتبعه الشيخ عُضيمَة ونقل عنه قوله : (وسادسها بعد (إنْ) الشرطية كقوله تعالى : { ِإلاَّ تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ } (٢١٩) وقوله تعالى : {إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ } (٢٢٠) وقال في موضع آخر : (وثالثهما بعد (كي) الناصبة بعد (اللام) أيضاً كقوله تعالى : {لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ } (٢٢١) (٢٢٢)

يقول الشيخ عُضيمَة : (وَلَسْتُ أدري ما الذي يريده بزيادة (لا) هنا إنّها نافية في الآيتين، ويفسد المعنى بجعلها زائدة) (٢٢٣)

ويمكن لي أن أُعرّج على ما تفضّل به الشيخ مِن استدراك على النّحاة وأُخفف هذا الاندهاش الذي وقع فيه الشيخ عُضيمَة بأن أقول : إنّ كثيراً مِن المفسرين أطلقوا لفظ الزيادة على (لا) دون اعتبار ما تتضمنه من معنى، فقد أطلقوا لفظ الزيادة حين تكون غير مانعة مِن وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها ، أو لتوكيد شمول النفي أو لكونها زائدة معنى ولفظاً (٢٢٤)

وقد نبّه ابن هِشام إلى ما ذهب إليه بعضهم (إنّهم قد يريدون بالزائدة المعترضة بين شيئين متطابقين وإنْ لم يصح أصل المعنى بإسقاطه في نحو : غَضْبتُ مِن لا شيء (٢٢٥)

وأنا على يقين مِن أنّ الاربلي صاحب جواهر الأدب – كان يعني هذا المعنى أي : أنّه كان يرى زيادة (لا) في الآيتين الكريمتين زيادة مِن جهة اللفظ لا غير ، وليس هي مِن جهة المعنى ؛ لأنّها قطعاً تفيد النفي في الموضعين .

وفيما يتعلق بهذا الموضوع يناقش الشيخ عُضيمَة بحثاً للأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج الذي وَصَفهُ بالشيخ الأكبر والعالم الفضل عن زيادة (لا) و (الواو) ،(٢٢٦) وكان نصيب (لا) مِن هذا البحث خمس مقالات .

ويبدأ الشيخ عُضيمَة النقاش بقوله تعالى : {فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ }. (٢٢٧)

إذ يرى الأستاذ عبد الرحمن تاج أن (لا) الأولى نافية وليست زائدة وهي مقدّمة مِن تأخير و (لا) النافية زائدة مؤكدة للأولى وهي مِن قبيل الزائد اللازم .

قال : (إنّ الاهتمام بالنفي وإبراز ما يدّل على هذا الاهتمام وتأكيده بالقسم والمبادرة به مبادرة تجعله في شبه مقام الصدارة فلا يتقدّم عليه إلاّ أداة النفي وحدها حتى يكون مِن أثر ذلك أن يفصل بالقسم بينهما وبين المنفي بها .(٢٢٨)

ويذكر الأستاذ الباحث قول الطبريّ الذي يرى أنّ (لا) نافية لكلام محذوف أي : فليس الامر كما يزعمون (٢٢٩) ، وقد ضَعّف الباحث رأي الطبريّ بأنّه ليس في (لا) دلالة على المحذوف حين تنطق بها وحدها مقطوعة عمّا بعدها، والزمخشري يرى أنّ (لا) زائدة لتأكيد معنى القسم (٢٣٠) وقد ردّ عليه الباحث بأن الزائد لا يكون في صدر الكلام ، ولاسيما إن كان زائداً للتوكيد فحقُّهُ أنْ يكون مؤخراً عن المؤكد ثم إنَّهُ جعلها تأكيدا للقسم ولاعلاقة بين (لا) والقسم حتى تكون توكيداً له فهي حرف نفي.

وأبو البقاء العكبري جوّز الأمرين أن تكون (لا) الأولى زائدة وأن تكون (لا) الثانية هي الزائدة والقسم معترض. (٢٣١)

والذي تبين لي أن الرأي الذي ذكره الشيخ عُظيمة عن الأستاذ الأكبر عبد الرحمن تاج ليس هو بالجديد إذ نقله ابن عطية عن القاضي أبي محمد وهذا نصه : ((إنما قدم (لا) على القسم اهتماماً بالنفي وإظهارا لقوته ، ثم كررها بعده تأكيدا للتهم بالنفي ،وكان يصح إسقاط (لا) الثانية ويبقى أكثر الاهتمام بتقديم الأولى ، وكان يصح إسقاط الأولى ويبقى معنى النفي. (٢٣٢)

وكان الأجدر بالشيخ الجليل عبد الخالق عُظيمة على جلالة قدره أن يناقش ابن عطية ، والسمين الحلبي من بعده ويسند الرأي إليهما ؛ لأن هذا الرأي ليس للشيخ عبد الرحمن تاج كما بيّنتُ وما هو بالجديد علماً أن الشيخ عُضيمَة قد نقل عنهما في أكثر مِن موضع في كتابه .

يقول الشيخ عُضيمة : ((رَجعتُ الى ما أحفظه من كلام العرب من شواهد التي على نسق الآية فوجدت ما يأتي :

(أ) - قول السيدة أسماء بنت الصّدّيق (رضي الله عنهما) لجدها :
فلا واللهِ ما تَرَك لنا شيئاً ولكني أردْتُ أنْ أسكن الشيخ بذلك (٢٣٣)

(ب) - وقول أبي تمام
فلا واللهِ ما في العَيشِ خَيرٌ ولا الدنيا إذا ذهب الحياءُ (٢٣٤)

(جـ) - قول الأعرابية:
لا والذي رَدّكَ يا صفى
ما مسني بَعْدَكَ مِنْ إنسي (٢٣٥)

(د) - قال صفوان بن أميّة الكناني ، وكان ممن حرّم الخمر على نفسه في الجاهلية :

رأيْتُ الخمْرَ صالحةً وفيها
مناقِبُ تُفْسِدُ الرجلَ الكريما
فَلا واللهِ أشربها حياتي
ولا أشفى بها أبداً سَقيما

قال السّموأل
وَفَيْتُ بأدرع الكندي إنّي
إذا ما ذَمّ أقوامُ وَفَيْتُ
وقالوا : إنّه كَنزٌ رغيبٌ

فلا واللهِ أغدر ما مشيت (٢٣٦)

وقال العريان بن سهل الجرمي:

فقلتُ له : لا والذي حَجّ حاتم (٢٣٧)
أخونك عهداً إنّني غَيرُ خوان

١- من هذا نرى أن النفي قد جاء كما في المجوعة الأولى و(ما) لنفي الحال فهل تصلح أن تكون (ما) توكيداً للا وهي لنفي المستقبل ؟

٢- وقع بعد (ما) الفعل الماضي في قول بنت الصدّيق : (والله ما ترك لنا شيئاً) و(لا) النافية إذا دخلت على الماضي وجب تكرارها إلا في الدعاء هكذا جاءت في كلام العرب وفي القرآن : {فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى } (٢٣٨) { فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ } (٢٣٩)

٣- حذفت (لا) الثانية في جواب القسم في المجموعة (د) كما حذفت في قوله تعالى : { تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ } (٢٤٠) . فلو كانت (لا) الثانية توكيداً ما جاز حذفها ؛ لأن حذف المؤكِد لا يجوز وقد اختلفوا في حذف المؤكَد .

٤- (لا) الأولى على أن مكانها بعد القسم كما يرى الأستاذ الباحث عبد الرحمن تاج جواباً للقسم فقدّم جزءاً من جواب القسم ، وما أظن أن لذلك نظيراً في كلام العرب ويضيف الشيخ عُظيمة قائلاً (والذي يبعدنا عن هذه الإشكالات ويُصَحح المعنى ويرضى الصناعة أن تكون (لا) نافية لفعل محذوف يدلّ عليه الفعل المذكور ، والأصل :

فلا يؤمنون ثم أكد بالقسم بعد ذلك ، وقد وقفتُ على مثل هذا من كلام كمال الدين الأنباري : (تقديره : فلا يؤمنون وربِّك لا يؤمنون ؛ فأخبر أولاً وكرر بالقسم ثانياً فاستغنى بذكر الفعل الثاني عن ذكره في الأول) (٢٤١)

وذكر شواهد من كتاب(إيمان العرب في الجاهلية) لإسماعيل النجّيرمي وَجَد فيها (لا) قبل القسم في أيْمَانٍ كثيرة وقد حذف جوابها نذكر طرفاً منها .

لاَ والذي يراني من فَوْقِ سبعةِ أرقعة ، أيْ : سبع سموات

لا والذي شَقَّ الرجالَ للخيلِ
لا والذي فَلَقَ الحبّة وبرأ النَسْمةَ
لا والذي سَمَكَ السماءَ
لا والذي يرصدني أنّى سَلَكت

جواب هذه الأقسام محذوف ، وهو جملة منفية لا مثبتة ، ويصح هنا أن تكون (لا) نفياً لكلام سابق دَلّ عليه السياق ، أي أفعل ونحوه ، أو لا يكون هذا (٢٤٢)

سادساً : كم الاستفهامية وتمييزها

تَعَقّب الشّيخ عُظيمة السيوطي راداً ما زَعَمَهُ من أن (كَمْ) الاستفهامية لَمْ تَقَعْ في القرآن الكريم وذكر أنه أخطأ التوفيق (٢٤٣)

وَوَجَدْتُ قولَ السّيوطي بنصه إذ قال : (وتَرِدُ استفهامية ،وَلَمْ تَقَعْ في القرآن الكريم ،وخبرية بمعنى كثير) . (٢٤٤)

وربّما يكون قولُ السّيوطّي مَبنياً على جهة المعنى فقد ذكر ابن عطيّة في قوله تعالى : (كمْ لَبِثْتَ) (٢٤٥) قاله الله تعالى بواسطة الملك (كمْ لَبثت) على جهة التقدير . (٢٤٦)

وقد نصّ معربو القرآن الكريم ومفسروه على ورود (كم) الاستفهامية في القرآن الكريم من ذلك ما ذكره أبو البركات الانباري قال: في الآية الكريمة السابقة (كم في موضع نصب على الظرفية ،

وهو ظرف زمان . سُئل به عزير عن قدر الزمان الذي لَبِثَ في موته والتقدير (كم يوماً لَبِثْتَ) (٢٤٧) وهذا قول ابن عطية (٢٤٨) ، والسمّين الحلبيّ (٢٤٩) وتكرر هذا الكلام في قوله تعالى: ((قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُم)) (٢٥٠) والدليل على ورود (كم) الاستفهامية في القرآن الكريم حذف تمييزها ، والتقدير: كم يوماً لبثتم واستدل النّحاة على ذلك بقوله تعالى وفي الآية نفسها ((قالوا لبثنا يوماً أو بعض يوم)) إذ لا حَذْفَ إلاّ بدليلٍ .

وفي السياق ذاته ردّ الشيخ عظيمة على الرضي قوله : (أن مميز (كم) الاستفهامية لَمْ يرد مجروراً ولم أَعْثَرْ عليه مجروراً بـ (من) في نَظْمٍ ولا نَثْرٍ ، ولا دَلّ على جوازه كتابٌ من كتب النحو ولا أدري ما صحته) (٢٥٢) . يرى الشيخ أن زعم الرضي غير صحيح ؛ لأن سيبويه ذكر في كتابه أن (مِنْ) تدخل على تمييز (كم) فأطلق ولم يخصص ذلك بالخبرية (٢٥٣) وهذا نص قول سيبويه : (ولله دَرّهُ من رجل ، فتدخل (مِنْ) هاهنا كدخولها في (كم) توكيداً) (٢٥٤) وهذا ما أكّدَ هُ المبرد والذي كان كلامه أكثر تحديداً ووضوحاً إذ جعل دخول (من) في تمييز (كم) الاستفهامية هو الأصل ثم حملت عليها (كم) الخبرية.

قال : ((فأمّا قوله : كم من رَجلٍ قَدْ رأيته ؟ فتدخل (من) وأنت لا تقول : عشرون من رجل (فإنما ذلك ؛ لأن (كم) آستفهامية والآستفهامية يدخل فيما وقع عليه (مِن) توكيداً (٢٥٥)

ويبدو لي أن المسألة خلافية فقد ذكر آبن يعيش أنّ (كم) الآستفهامية لا يكون تمييزها إلاّ واحداً منصوباً (٢٥٦)

وهذا ما أكده ابن هِشام الذي نص على أن: (تمييز الاستفهامية منصوب ولا يجوز جرّه مطلقاً خلافاً للفرّاء ، والزّجّاج وابن السراج وآخرين) (٢٥٧) بل آشْتَرط لجر تمييزها بأن تجر هي نفسها بحرف جر ، فحينئذ يجوز في التمييز وجهان : النصب وهو الكثير ، والجر خلافاً لبعضهم (٢٥٨)

وهذا يعني أن في جرِّ تمييز (كم) الآستفهامية أقوالٌ ومذاهب للنّحاة فمنهم من جوّز ذلك ومنهم من منع ذلك ، ومنهم من فَصّلَ في ذلك وجعل له شروطاً .

الخاتمة

لقد تتبعنا في بحثنا هذا ردودَ شيخِنا الجليلِ عبدِ الخالقِ عضيمةَ على النّحاةِ القُدماءِ في كتابِهِ (دراسات لأسلوبِ القرآنِ الكريم) ، وحاولنا جاهدينَ أن نقفَ على حقيقةِ تلكَ الرّدودِ ومناقشتِها من مظانِّها ، فوجدنا أنّ الشيخَ عضيمةَ كانَ مصيباً في مواضعَ كثيرةً في ردّهِ على النّحاةِ ، إذ أهملَ قسمٌ كبيرٌ منهم جانباً من المادةِ القرآنيةِ ممّا أدى بالنّحو إلى الابتعادِ عن كثيرٍ من أساليبِ القرآنِ العاليةِ الرفيعةِ حتّى لم تعدْ تستعملُ أو تحاكى٠

ولكنّه في ذاتِ الوقت لم يكنْ دقيقاً في إطلاقِ بعضِ أحكامهِ على النّحاةِ ،إذ وجدنا الكثيرَ من هذهِ الردودِ يشوبُها الغموضُ وتنقصها الدّقةُ في إطلاقِ الأحكامِ العامةِ على النّحاةِ

ونرجو ممّن يطلعُ على سهوِ قلمٍ أو زلّةِ قدمٍ أن يصلحَ ذلكَ وأنْ يعفوَ عمّا هنالكَ ، فإنَّ الإنسانَ محلُ السّهوِ والنّسيانِ ٠

الهوامش

(١) سورة مَريم الآية : ٤١ ، ٤٢
(٢) ينظر دراسات لأسلوب القران الكريم : ٩٥/١ ، وينظر قول أبي حيّان في البحر المحيط : ٢٦٨/٧ .
(٣) ينظر : التبيان : ٨٧٥/٢ .
(٤) سورة آل عمران الآيتين : ٣٤ ، ٣٥ .
(٥) ينظر : الكشاف : ٣٨٣/١ .
(٦) البحر المحيط : ٣/ ١١٥ ، وينظر الدّر المصون : ٧١/٢ .
(٧) ينظر : تفسير الطبريّ : ٣/ ٢٥٩ ، والمحرر الوجيز : ٤٢٤/١ ، والتفسير الكبير : ٢٠٢/٣
(٨) دراسات لأسلوب القران الكريم : ٩٥/١ .
(٩) ينظر : الكشاف : ٣٨٣/١ .
(١٠) ينظر : المحرر الوجيز : ٤٢٤/١ .
(١١) التفسير الكبير : ٢٠٢/٣ .
(١٢) الدّر المصون : ٧١/٢ .
(١٣) ينظر : دراسات لأسلوب القران الكريم : ٢٠٥/١ .
(١٤) سورة التوبة الآية : ٣٢ .
(١٥) معاني القران : ١/ ٤٣٣ .
(١٦) ينظر : معاني القران وإعرابه : ٤٤٤/٢ .
(١٧) الكشّاف : ٢/ ٢٥٣ .
(١٨) ينظر : البحر المحيط : ٤٠٥/٥ .
(١٩) التبيان في إعراب القران : ٦٤١/٢ .
(٢٠) ينظر : الدّر المصون : ٦٤١/٣ .
(٢١) ينظر : التحرير والتنوير : ٧٣/١٠ .
(٢٢) ينظر : دراسات لأسلوب القران الكريم : ٢٠٥/١ .
(٢٣) ينظر : ١٤٠/٢ ، وحاشية الصّبان على شرح الاشموني : ٢٢١/٢
(٢٤) هَمع الهوامع : ٢٥١/١ .
(٢٥) شرح الآجروميّة : ٦٢٥/٢
(٢٦) سورة البقرة الآية : ٤٥ .
(٢٧) سورة البقرة الآية : ١٤٣ .
(٢٨) سورة يوسف الآية : ٦٦ .
(٢٩) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٢٠٦/١ وينظر : رأي الزركشي في البرهان : ٢٤٠/٤ ، رأي ابن هِشام في المغني : ٨٨٦/٢ .
(٣٠) البحر المحيط : ٤٠٥/٥ .
(٣١) شرح الكافية : ١٣١/٢ .
(٣٢) سورة التوبة الآية : ١١٠
(٣٣) دراسات لأسلوب القران الكريم : ٢٠٦/١ وينظر : كلام الرضي في شرح الكافية ١٤٠/٣ .

(٣٤) ينظر : معاني القران للفراء : ٤٥٢/١ ، ومعاني القران للاخفش : ٢١٣ ، والكشّاف : ٧٩٨/٢ ، والتفسير الكبير : ٦/ ١٤٧ ، والمحرر الوجيز : ٨٦/٣ ، والنهر الماد ١٠٠٤/١ ، والدّر المصون : ٥٠٦/٣ ، وتفسير البيضاوي : ٤٢٢/١ والتحرير والتنوير : ٢٠٧/١٠ .

(٣٥) دراسات لأسلوب القران الكريم : ٢٠٦/١ .

(٣٦) معاني النحو : ٢١٤/٢ .

(٣٧) ينظر : همع الهوامع : ٣٥٩/٢ .

(٣٨) دراسات لأسلوب القران الكريم : ٣٨٨/١ .

(٣٩) همع الهوامع : ٣٦٤/٢ .

(٤٠) سورة البقرة الآية : ٢٣٧ .

(٤١) ينظر : سورة آل عمران الآية : ٩٣ ، ٢٤٣ ، والنساء الآية : ٤٧ ، والمائدة الآية ٣٤ ، والأعراف الآية : ١٢٣ ، ١٢٩، ويوسف الآية : ٣٧ ، وإبراهيم الآية :٣١ .

(٤٢) سورة يوسف الآية : ١٠٠ .

(٤٣) ينظر : دراسات لأسلوب القران الكريم : ٣٨٨/٢

(٤٤) ينظر : دراسات لأسلوب القران الكريم : ١٥٠/١ .

(٤٥) المصدر نفسه : ١/ ١٥٠ وينظر رأي أبي حيّان في البحر المحيط : ٧/ ٢٤٩ ورأي الرضي في شرح الكافية : ٢٧٢/٣ .

(٤٦) دراسات لأسلوب القران الكريم : ١٦٤/١ .

(٤٧) سورة الأنبياء الآية : ٣٦ .

(٤٨) سورة الفرقان الآية : ٤١ .

(٤٩) البحر المحيط : ٢٤٩/٧ .

(٥٠) سورة الشورى الآية : ٣٧ .

(٥١) سورة الشورى الآية : ٣٩ .

(٥٢) شرح الكافية : ٣/ ٢٧٢ .

(٥٣) ينظر : البيان في غريب إعراب القران : ٣٥٠/٢ .

(٥٤) ينظر التبيان في إعراب القران : ١١٣٥/٢ .

(٥٥) ينظر : البحر المحيط : ٣٤٤/٩ .

(٥٦) ينظر : الدّر المصون : ٨٦/٦ .

(٥٧) ينظر : دراسات لأسلوب القران الكريم ١٦٠/١ . ويشير الشيّخ إلى الآيات الآتية : سورة الرعد الآية : ٥ ، والإسراء الآية : ٤٩ ، ٩٨ ، وسورة المؤمنون الآية : ٨٢ ، والنمل الآية : ٦٧ وسبأ الآية : ٧ ، والصافات الآية : ١٦ ،٥٣ ، ق الآية :٣ ، والواقعة الآية : ٤٧ .

(٥٨) ينظر : البيت في المخصص : ١٣٤/٧ ، وخزانة الأدب : ٣/ ٣٧٨ .

(٥٩) صحيح البخاري : ١١٥٤/٣ ، وصحيح مسلم : ١٨٠٦/٤ .

(٦٠) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١٦٤/١ .

(٦١) ينظر : رصف المباني : ١٤٨ ، والجَني الداني : ١٨٨ .

(٦٢) ينظر : البيان في غريب إعراب القران : ٧٠/١ ، ومغني اللبيب : ١١١ ، والدّر المصون : ١٧٤/١ ، والتحرير والتنوير : ٣٨٢/١ .

(٦٣) يُنظر الكشاف : ١٥٣/١ .

(٦٤) يُنظر مغني اللبيب : ١/ ١١١ .

(٦٥) سورة البقرة الآية : ٣٠ .

(٦٦) سورة الأعراف الآية : ٨٦ .
(٦٧) ينظر دراسات لأسلوب القران : ٩٧/١ . وقول أبن هِشام في المغني : ١١١ .
(٦٨) دراسات لأسلوب القران الكريم : ٩٧/١ وينظر كلام أبي حيّان في البحر المحيط ١/ ٢٢٢ ، والنهر الماد : ٥٤/١ .
(٦٩) سورة : ق الآية ١٦ ، ١٧ .
(٧٠) البحر المحيط : ١٥١/٣ ، والنهر الماد : ٣/ ٩٨٦ .
(٧١) سورة الصافات الآية : ٨٣ ، ٨٤ .
(٧٢) البحر المحيط : ١٠٩/٩ ويُنظر كلام الزمخشريّ في الكشاف : ٥٠/٤
(٧٣) ينظر دراسات لأسلوب القران الكريم : ٩٨/١ .
(٧٤) ينظر : سورة البقرة الآية : ٣٠ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٦٥ ، ١١٦ ، وسورة آل عمران الآية : ٣٥ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٥٢ ، وسورة المائدة : الآية : ١١٠ .
(٧٥) ينظر : النهر الماد : ٥٥/١ ، والبيان في غريب إعراب القران : ٢٠٠/١ ورصف المباني : ١٤٨ ، والدّر المصون : ٣٧٥/١ ، والجني الداني : ١١٨ والتبيان في إعراب القران : ٤٦/١، والمحرر الوجيز : ٤٢٤/١ .
(٧٦) سورة الأعراف الآية : ١٦ .
(٧٧) معاني القران وإعرابه : ٣٢٤/٢ .
(٧٨) ينظر : البيان في غريب إعراب القران : ٣٥٦/١ ، والتبيان في إعراب القران : ٥٥٩/١ ، والجامع لأحكام القران : ٧/ ١٤١ .
(٧٩) دراسات لأسلوب القران الكريم : ١٤٦/٩ .
(٨٠) البيت لساعدة بن جؤبة الهذلي ينظر ديوان الهذليين : ١٩٠/١ .
(٨١) ينظر : دراسات لأسلوب القران الكريم : ١٤٦/٩ .
(٨٢) ينظر : البحر المحيط : ٢١/٥ ، والدّر المصون : ٢٤٢/٣ .
(٨٣) ينظر : دراسات لأسلوب القران الكريم : ١٤٦/٩ .
(٨٤) ينظر : البحر المحيط : ٢١/٥ .
(٨٥) ينظر : الدّر المصون : ٢٤٢/٣ .
(٨٦) ينظر التحرير والتنوير : ٣٧/٨ .
(٨٧) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١ / ٤٣٦ .
(٨٨) البيت لابي مُكعِث منقذ بن خنيس يُنظر الامالي الشجريّة : ١ / ٣٣٢ .
(٨٩) شرح جمل الزجاجي : ٤٢٨/١ .
(٩٠) الامالي الشجرية : ٣٣٢/١ .
(٩١) المصدر نفسه : ١/ ٣٣٢ .
(٩٢) ينظر هَمع الهوامع : ١/ ٤٩٢ .
(٩٣) يُنظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٤٣٦/١ .
(٩٤) شرح الكافية : ٤/ ٣٤٠ .
(٩٥) سورة ص الآية : ٦ .
(٩٦) شرح الكافية : ١/ ٢٠٨ .
(٩٧) ينظر مغني اللبيب : ١/ ٥٣١ .
(٩٨) يُنظر : همع الهوامع : ٣٦٨/١ .
(٩٩) مغني اللبيب : ٥٣١/١ وينظر شرح الدّماميني على مغني اللبيب: ٢/ ٣٠٨ .

(١٠٠) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ٣ / ٣٠٥ .

(١٠١) سورة النور الآية : ١١ .

(١٠٢) ينظر : دراسات لأسلوب القران الكريم : ١ / ٤٣٦ وينظر كلام آبن عطية في المحرر الوجيز : ٤ / ١٦٩ .

(١٠٣) سورة آل عمران الآية : ٢١ .

(١٠٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١/ ٤٩٥ .

(١٠٥) ينظر : دراسات لأسلوب القران الكريم : ٢٠٨/١

(١٠٦) ينظر شعَب الإيمان : ٣٧٣/٤ ، وحلية الأولياء : ٢/ ١٦٦ .

(١٠٧) شرح الكافية : ٢/ ١٧١ – ١٧٢ .

(١٠٨) سورة الحجر الآية : ١١

(١٠٩) ارتشاف الضرب : ٥٣٠/٣

(١١٠) البيت في الهمع : ١/ ١٣٥ - بلا نسبة وفي الدّر اللوامع : ١٧٢/٣ .

(١١١) ينظر : همع الهوامع : ٢/ ٢٧٢ .

(١١٢) ينظر : دراسات لأسلوب القران الكريم : ٢٠٨/١ وقد ذكر الشيخ عُضيمَة مواضع الآيات وهي : سورة الإنعام : ٤ ، والحجر : ١١ ، والأنبياء : ٢ ، والشعراء : ٥ ، وياسين : ٣٠ ، والذاريات : ٤٢ ، وياسين : ٤٦ ، ويونس : ٦١ ، والزخرف :٧ ، والتوبة : ١٢٠ ، ١٢١ ، ويونس : ٦١ ، ويوسف :٣٧ ، والكهف : ٤٩ ، والفرقان :٣٣ ، والبقرة : ٢٨٦ ، وهود :٥٤ ، وفاطر : ٢٤ ، وص : ١٤ .

(١١٣) سورة الأعراف الآية : ٩٤ .

(١١٤) سورة سبأ الآية : ٣٤ .

(١١٥) سورة الذاريات الآية : ٥٢

(١١٦) دراسات لأسلوب القران الكريم : ٢٠٩/١

(١١٧) سورة الواقعة : الآية : ١،٢ .

(١١٨) الكشاف : ٤/ ٤٥٤ .

(١١٩) ينظر : التفسير الكبير : ١٠ / ٣٨٥ .

(١٢٠) ينظر : شرح الكافية : ٢/ ١٠٨

(١٢١) ينظر : البيان في غريب إعراب القران : ٢/ ٤١٣ .

(١٢٢) ينظر : تفسير البيضاوي : ٢/ ٤٥٨ .

(١٢٣) ينظر الدّر المصون : ٦ / ٢٥١ .

(١٢٤) ينظر : مغني اللبيب : ١/ ١٢٨ .

(١٢٥) البحر المحيط : ١٠/ ٧٦ .

(١٢٦) دراسات لأسلوب القران الكريم : ١/ ١١٤ .

(١٢٧) التبيان في إعراب القران : ٢/ ١٢٠٢

(١٢٨) الدّر المصون : ٦ / ٢٥١ .

(١٢٩) سورة الزمر الآية : ٧ .

(١٣٠) البحر المحيط : ١٨٦/٩ – ١٨٧ .

(١٣١) ينظر النحو وكتب التفاسير : ١/ ٦٨٨ .

(١٣٢) سورة النساء الآية : ٥٧ .

(١٣٣) سورة النساء الآية : ٥٦

(١٣٤) نتائج الفكر : ١٢٢ .

(١٣٥) ينظر : دراسات لأسلوب القران الكريم : ٢/ ١٤١ ، وينظر كلام أبن القيم : بدائع الفوائد: ١/ ١٥٦ ــ ١٥٧ .
(١٣٦) نتائج الفكر : ١٢١ ــ ١٢٢ ، وينظر : بدائع الفوائد : ١/ ١٥٦ -١٥٧ .
(١٣٧) ينظر : دراسات لأسلوب القران الكريم : ٢/ ١٤٢ . وينظر : سورة النساء الآية : ١٢٢ ، ١٦٢ ، ١٧٥ : ١٥٢ .
(١٣٨) ينظر : نتائج الفكر : ١٢٢- ١٢٣ ، وينظر الكرم عينه في بدائع الفوائد : ١/ ١٥٨ .
(١٣٩) ينظر دراسات لأسلوب القران : ٢/ ٢٤٩ .
(١٤٠) سورة النساء الآية : ١٦٤ .
(١٤١) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٤٩/٢ .
(١٤٢) ينظر : معاني القران : ١/ ٢٩٥ .
(١٤٣) ينظر الكشاف : ١/ ٦٦٤
(١٤٤) البحر المحيط : ٤/ ١٣٨ .
(١٤٥) ينظر : دراسات لأسلوب القران الكريم : ٢٤٧/٢ .
(١٤٦) سورة الأنفال الآية : ٢٥ .
(١٤٧) ينظر دراسات لأسلوب القران الكريم : ٣٩٥/٣ .
(١٤٨) شرح المفصل : ١٧٠/٣
(١٤٩) شرح الكافية : ٤٩٧/٤ .
(١٥٠) ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ٢/ ٢٩٦ ، وحاشية الخضري : ٢/ ٢١٨ ، وشرح الاجرومية للسنهوري : ١٣٨/١ .
(١٥١) ينظر التحرير والتنوير ٩/ ٧٢ .
(١٥٢) البيان في غريب اعراب القران : ١/ ٣٨٦ ، والتبيان في اعراب القران : ٢/ ٦٢١ ، والدّر المصون ٣/ ٤١١ ، والمحرر الوجيز : ٢/ ٥١٦
(١٥٣) الدّر المصون : ٣/ ٤١١ .
(١٥٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٢/ ٥١٥ .
(١٥٥) ينظر : الدّر المصون : ٣/ ٤١١ .
(١٥٦) ينظر المحرر الوجيز : ٢/ ٥١٦ .
(١٥٧) ينظر : الدّر المصون : ٣/ ٤١٢ .
(١٥٨) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٠٥/٢ .
(١٥٩) الكتاب : ٣/ ١٨٣ .
(١٦٠) المقتضب : ٣/ ٦٢ ، وينظر : دراسات لأسلوب القران الكريم : ٤٠٥/٢ .
(١٦١) ينظر : شرح المفصل : ٥٧١/٤ .
(١٦٢) ينظر مغني اللبيب : ١/ ٤٧٨ .
(١٦٣) ينظر : البيان والتبيين : ٥٤/١ .
(١٦٤) العقد الفريد : ٢/ ١٢٦ ، وينظر : دراسات لأسلوب القران الكريم : ٤٠٥/٢ .
(١٦٥) النهاية في غريب الحديث : ٥٩٣/٢ . مادة : لَحَن .
(١٦٦) دراسات لأسلوب القران الكريم : ٢/ ٤٧١ .
(١٦٧) المصدر نفسه : ١/ ٣٤١
(١٦٨) سورة الزخرف : الآية : ٥٢
(١٦٩) سورة الطور الآية : ٣٠
(١٧٠) نتائج الفكر : ٢٦١ .

(١٧١) بدائع الفوائد : ١/ ٣٥٧ .
(١٧٢) سورة البقرة الآية : ١٠٨ .
(١٧٣) البحر المحيط : ١/ ٥٥٥ .
(١٧٤) سورة ص : الآية : ٦٣ .
(١٧٥) الكشاف : ٤/ ١٠٤ .
(١٧٦) سورة الطور الآية : ١٥ .
(١٧٧) البيان في غريب إعراب القران : ٢/ ٣٩٤ .
(١٧٨) سورة البقرة الآية : ٨٠ .
(١٧٩) مغني اللبيب : ١/ ٦٨ .
(١٨٠) سورة المائدة الآية : ٧٤ .
(١٨١) البحر المحيط : ٣٣١/٤ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٢/ ٢٢٢ .
(١٨٢) سورة الإنعام الآية : ٥٠ .
(١٨٣) البحر المحيط : ٥١٩/٤ .
(١٨٤) سورة ياسين الآية : ٣٥ .
(١٨٥) البحر المحيط : ٩/ ٦٥ .
(١٨٦) سورة يونس الآية : ٢ .
(١٨٧) ينظر دراسات لأسلوب القران الكريم : ١/ ١٩٨ .
(١٨٨) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١٩٨/١ .
(١٨٩) ينظر : رصف المباني : ١٧٠ ، والجنى الداني : ٣٨٢ ، ومغني اللبيب : ١٠٢ .
(١٩٠) ينظر : الدّر المصون : ٢/ ٥٨٤ .
(١٩١) سورة القدر الآية : ٥ .
(١٩٢) ينظر : رصف المباني : ٢٥٩ ، ومغني اللبيب : ١٦٦ ، والجنى الداني : ٥٤٤ .
(١٩٣) سورة المؤمنون الآية : ٥٤ .
(١٩٤) شرح الكافية : ٤/ ٢٦٨ .
(١٩٥) سورة المؤمنون الآية : ٢٥ .
(١٩٦) معاني القران : ٢/ ٢٣٤ .
(١٩٧) سورة يوسف الآية : ٣٥ .
(١٩٨) الجامع لأحكام القران : ٩: ١٥٢ .
(١٩٩) المحرر الوجيز : ٣/ ٢٤٣ .
(٢٠٠) المقتضب : ١/ ٨٨ تحقيق أميل يغقوب .
(٢٠١) ينظر : الكتاب : ٣/ ١١٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٤/ ٨٢ ، وشرح المصل : ٥/ ٣٥ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢/ ١٨٧ ، وأسرار العربية : ٢٩٢ .
(٢٠٢) سورة الكهف الآية : ٤٧ .
(٢٠٣) ينظر : الدّر المصون : ٤/ ٤٦٢ .
(٢٠٤) دراسات لأسلوب القران الكريم ٢/ ٥٠٦ .
(٢٠٥) سورة الروم الآية : ١٣ .
(٢٠٦) الخصائص : ١/ ٣٨٣ .
(٢٠٧) ينظر : دراسات في أسلوب القران الكريم : ٢/ ٥٠٦ .
(٢٠٨) ينظر المقتضب : ١/ ٣٠٥ .
(٢٠٩) سورة البلد الآية : ١١ .

(٢١٠) سورة القيامة الآية : ٣١ .
(٢١١) التبيان في إعراب القران : ٢/ ٥١٤ .
(٢١٢) سورة البلد الآية : ١ .
(٢١٣) ينظر : النهاية في غريب الحديث : ٣٠٠/١ .
(٢١٤) المصدر نفسه : ٦١٩/١ مادة رأى .
(٢١٥) نتائج الفكر : ١٤١ – ١٤٢ .
(٢١٦) المصدر نفسه : ١٤٢ .
(٢١٧) ينظر بدائع الفوائد : ١/ ١٧٦ ٠ ١٧٧ .
(٢١٨) دراسات لأسلوب القران الكريم : ٢/ ٥٠٦ .
(٢١٩) سورة يوسف الآية : ٣٣ .
(٢٢٠) سورة التوبة الآية : ٤٠ .
(٢٢١) سورة الحديد الآية : ٢٣ .
(٢٢٢) ينظر : جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : ١٢٣- ١٢٤ وينظر : دراسات لاسلوب القرآن : ٢ /٤٧١ .
(٢٢٣) دراسات لأسلوب القران الكريم : ٢/ ٤٧١ .
(٢٢٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢/ ٢٧٨ ، والامالي الشجرية : ٢/ ٢٣٠
(٢٢٥) مغني اللبيب : ٣٤٢/١ . وينظر : الجني الداني : ٣٠٠ .
(٢٢٦) نُشِرَ في مجلة الأزهر (شوال سنة (١٣٨٦) هـ)
(٢٢٧) سورة النساء الآية : ٦٥ .
(٢٢٨) دراسات لأسلوب القران الكريم : ٢/ ٤٧٢ .
(٢٢٩) ينظر : تفسير الطبري ٥ / ١٨٦ ، والمحرر الوجيز : ٢/ ٧٤ .
(٢٣٠) ينظر الكشاف : ٥٦٠/١ وينظر الدر الموصوف : ٣٨٥/٢
(٢٣١) ينظر : البيان في إعراب القرآن ٣٦٩/١
(٢٣٢) المحرر الوجيز : ٧٤/٢ ، وينظر الدّر الموصوف : ٣٨٤/٢
(٢٣٣) نهاية الأرب : ٣٣٣/١٦ .
(٢٣٤) ديوان أبي تمام : ٧٨٤ شرح اليا الحاوي .
(٢٣٥) شواهد العيني : ٢٣٢/٢ .
(٢٣٦) الديوان : ١٩/١٨
(٢٣٧) خزانة الأدب : ٥٢١/٢
(٢٣٨) سورة القيامة الآية: ٣١
(٢٣٩) سورة البلد الآية : ١١
(٢٤٠) سورة يوسف الآية : ٨٥
(٢٤١) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢٥٨/١
(٢٤٢) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم :٤٧٢/٢ ، ٤٧٣
(٢٤٣) ينظر : المصدر نفسه .
(٢٤٤) الإتقان في علوم القرآن : ٢٦
(٢٤٥) سورة البقرة الآية : ٢٥٦
(٢٤٦) المحرر الوجيز : ٣٤٩/١
(٢٤٧) البيان في غريب إعراب القرآن : ١٧١/١
(٢٤٨) ينظر : المحرر الوجيز : ٣٤٩/١

(٢٤٩) ينظر الدر المصون : ٤٤٣/٤

(٢٥٠) سورة الكهف الآية : ١٩١ .

(٢٥١) شرح المفصل : ١٧٠/٣ .

(٢٥٢) شرح الكافية : ٢٣٨/٣ .

(٢٥٣) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٣٢٩/٢ .

(٢٥٤) الكتاب : ١٧٦/٢ تحقيق أميل يعقوب .

(٢٥٥) المقتضب : ٥٦/٣ تحقيق أميل يعقوب .

(٢٥٦) ينظر : شرح المفصل : ١٧٥/٣

(٢٥٧) مغني اللبيب : ٢٤٥/١

(٢٥٨) المصدر نفسه : ٢٤٥/١

المصادر

١- الإتقان في علوم القرآن . الإمام جلال الدين عبد الرحمن السّيوطيّ (ت ٩١١ هـ) تحـ : محمد سالم هاشم – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط: ١ . ٢٠٠٧ .

٢- ارتشاف الضرب مِن لسان العرب ، أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) تحـ : رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي – القاهرة ط : ١ – ١٩٩٨ م .

٣- أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباريّ (ت : ٥٧٧ هـ) تحـ: فخر الدين صالح قدارة ، دار الجيل بيروت ط : ١ – ١٩٩٥ م .

٤- الأما لي الشجريّة ، ضياء الدين أبو السعادات المعروف بابن الشجَّريّ (ت ٥٤٢ هـ) ، دار المعرفة – بيروت – لبنان ، (د : ت) .

٥- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بـ (تفسير البيضاوي) ناصر الدين أبو سعيد عبد الله الشيرازي (ت ٦٨٥ هـ). دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤ هـ ، ٢٠٠٣ .

٦- البحر المحيط – محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان (ت ٧٥٤) تحـ : زهير جُعيدَ - دار الفكر للطباعة ط : ١ – ١٩٩٢ .

٧- بدائع الفوائد ، الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المشهور بابن قيّم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) تحـ : علي بن محمد العمران – دار علوم الفوائد – جَدّة ط : ١ – ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .

٨- البرهان في علوم القرآن ، الإمام بدر الدين محمد عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) تحـ : مصطفى عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط : ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

٩- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحُسين (ت ٦١٦) تحـ : علي محمد البّجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي : ١٣٩٦ - ١٩٧٦ م .

١٠- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري (ت ٥٧٧ هـ) تحـ : عبد الحميد طه ، دار الكتاب العربيّ القاهرة – ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

١١- البيان والتبيين – ابو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ تحـ عبد السلام هارون مكتبة الخانجي ط : ٧ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

١٢- التحرير والتنوير – المعروف بتفسير ابن عاشور - محمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٢٨٤) مؤسسة التاريخ بيروت – لبنان ط : ١ ، ١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠ م .

١٣- التفسير الكبير الإمام الفخر الرازيّ (ت ٦٠٦ هـ) دار إحياء التراث – بيروت لبنان ، ط : ٤ ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م .

١٤- تفسير النهر الماد من البحر المحيط – أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٥٤) تحـ : بوران وهديان الضنّاوي ، دار الجنان بيروت لبنان (د.ت) .

١٥- جامع البيان في تفسير القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠) تحـ : هاني الحاج ورفاقه – المكتبة التوفيقية – ٢٠٠٤ م .

١٦- الجامع لأحكام القرآن – أبو عبد الله محمد بن احمد القرطبيّ (ت ٦٧١) تحـ هاني الحاج – المكتبة – التوفيقية (دت) .

١٧- الجني الداني في حروف المعاني ، حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩) تحـ : فخر الدين قباوه – دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط – ١٩٩٢ .

١٨- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب – الاربلي جمع سليم إبراهيم دار صادر ، بيروت لبنان المجمع العلمي – دمشق ، ١٩١٤ .

١٩- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحـ . تركي فرحان مصطفى ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط: ٢ ، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥ م .

٢٠- حاشية الدّسوقي على مغنى اللبيب جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ) تحقيق عبد السلام محمد امين ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط : ٢ – ١٤٤٨ هـ ، ٢٠٠٧ م .

٢١- حاشية الصّبان على شرح الاشموني ، ابو العرفان محمد بن علي (ت ١٢٠٦ هـ) تحـ : محمود بن الجميل - مكتبة الصفا – القاهرة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

٢٢- حلية الأولياء ، وطبقات الأصفياء المؤلف : أبو نعيم احمد بن عبد الله الاصبهاني ، الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت ط ٤ - ١٤٠٥هـ - عدد الاجزاء (١٠) .

٢٣- خزانة الأدب ولب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) تحـ : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي – مصر ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م .

٢٤- الخصائص – ابو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحـ : عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط٢ ١٤٢٤ هـ ، ٢٠٠٣ م .

٢٥- دراسات لاسلوب القرآن الكريم – الشيخ محمد عبد الخالق عُضيمَة دار الحديث القاهرة - ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .

٢٦- الدّرر اللوامع على همع الهوامع ، احمد بن الأمين الشنقيطيّ تحـ : عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب بيروت لبنان ط ، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠١ م .

٢٧- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون ، شهاب الدين ابو العباس المعروف بالسمين الحلبي تحـ (علي محمد معّوض) دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط١ - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ .

٢٨- ديوان ابي تمام بشرح الصولي ، تحقيق : خلف رشيد ، العراق ١٩٨٢ .

٢٩- ديوانا عروة بن الورد والسَّمول دار صادر بيروت ١٣٨٤ هـ ، ١٩٦٤ م .

٣٠- ديوان الهذليين ، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة – ١٩٦٥ .

٣١- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أبو جعفر احمد بن النور المالقي (ت ٧٠٢) تحـ احمد الخرّاط ، مطبوعات المجمع العلمي دمشق – ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٣٢- شرح الاجروميّة – علي بن عبد الله السَنهوريّ (ت ٨٨٩) تحـ محمد خليل عبد العزيز دار السلام للطباعة ط١ ، ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٦ م .

٣٣- شرح جمل الزجاجيّ – ابن عصفور الاشبيليّ (ت ٦٦٩ هـ) تحـ - صاحب أبو جناح – وزارة الاوقاف ، ط : ١ - ١٩٨٠ .

٣٤- شرح الدما ميني على مغني اللبيب – محمد بن ابي بكر الدّماميني – (ت ٨٢٨ هـ) – مؤسسة التاريخ العربي ط١ - ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

٣٥- شرح كافية ابن الحاجب – رضي الدين بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) تحـ احمد السيد احمد المكتبة التوفيقية ط ١ (د. ت) .

٣٦- شرح المفصل موفق الدين ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) تحـ إميل يعقوب دار الكتب الهلمية – بيروت لبنان ط١ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

٣٧- شعب الإيمان : ابو بكر احمد بن الحسين البيهقي دار الكتب العلمية – بيروت . ط١ ، ١٤١٠ تحـ محمد السعيد بسيوني زغلول عدد الاجزاء (٧) .

٣٨- صحيح البخاري ، ابو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) دار احياء التراث – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

٣٩- صحيح مسلم الامام ابو الحسين مسلم بن الحجاج القيشيريّ النيسابوري (ت ٢٦١) دار احياء التراث الغربي ، بيروت لبنان ١٤٢٠ - ٢٠٠٠ م .

٤٠- العقد الفريد – احمد بن محمد بن عبد رَبّه الاندلسي (ت ٣٢٨) تحـ - محمد سعيد العريان – دار الفكر ط٢ (د. ت) .

٤١- الكتاب . أبو عمرو بن عثمان بن قمْبر الملّقب سيبويه (ت ١٨٠) تحـ أميل يعقوب دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .

٤٢- الكشاف أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨) تحـ عبد الرزاق المهدي – دار إحياء التراث العربيّ بيروت – لبنان ، ط٢ (٢٠٠٠ م) .

٤٣- مجمع البيان في تفسير القرآن ، ابو علي الفضل الطبرسيّ (ت ٥٤٨ هـ) نشره الحاج السيد هاشم الرسّولي ، دار احياء التراث العربي بيروت لبنان - ١٣٧٩ هـ .

٤٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، القاضي محمد عبد الخالق بن غالب بن عطيّة الأندلسي (ت ٥٤٦ هـ) تحـ : عبد السلام عبد الشافي دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .

٤٥- المخصص ابو الحسن بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعرف بابن سيده (ت٤٥٨هـ) ، دار الشكر بيروت ١٣٨٩ – ١٩٧٨ .

٤٦- معاني القرآن ، ابو زكريا يحيى بن زياد الفّراء (ت ٢٠٧ هـ) تحـ : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت لبنان ط٢ - ١٩٨٠ .

٤٧- معاني القرآن . سعيد بن مُسْعَدَة الأخفش (ت ٢١٥ هـ) تحـ فائز فارس ، المطبعة المصرية الكويت ، ط٢ ن ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٤٨- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ) تحـ عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب – بيروت لبنان ط١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٤٩- معاني النحو لفاضل السامرائي – مؤسسة التأريخ العربي بيروت لبنان ، ط١ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م .

٥٠- مغني اللبيب عَنْ كتب الأعاريب ، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧) تحـ : مازن مبارك ، دار الفكر ، ط٦ ، بيروت لبنان ١٩٨٥ م .

٥١- المقاصد النحّوية في شرح شواهد الألفية – بدر الدين محمود العيني (ت ٨٨٥ ٩ تحـ : محمد باسل عيون السواد دار الكتب العلمية بيروت لبنان ٢٠٠٥ م .

٥٢- المقتضب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) تحـ حسن حمد دار الكتب العلمية ط١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٥٣- نتائج الفكر في النحو ، أبو القاسم السُّهيلي (ت ٥٨١ هـ) تحـ : محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٥٤- نحو القرآن عبد الستار الجواريّ – مطبعة المجمع العلمي العراقي بغداد ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٥٥- النحو وكتب التفسير د. إبراهيم عبد الله رفيدة الدار الجماهيرية للتوزيع والإعلام ، ط٣ - ١٩٩٠ م .

٥٦- نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري نسخة مصورة عن طبيعة دار الكتب المؤسسة المصرية العامة للتالف والتربية د. ت .

٥٧- النهاية في غريب الحديث الإمام أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (٦٠٦) تحـ خليل مأمون ، دار المعرفة بيروت لبنان ط٢ ، ٢٠٠٦ م .

٥٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) تحـ عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية (د. ت) .

Dr. Emad Majeed Ali
Instructor
Unversity of Kirkuk
college of Education

Dr. Khairadin Fatah Essa
Instructor
Unversity of Kirkuk
college of Education

Abstract

This study has tackled the lofty work of the sheik " Muhammad Abdulkhaliq Udhyma " who had prepared us a new base when looking at the supernaturality of the Glorious Qura:n. The sheik Udhyma had recorded a lot of

information of what had escaped the old grammarians and had rectified them from the time of " Sebawaih " till " Ibn – Husham " . This does not mean that he he was hunting and replying their errors and even to reducing tieir work , but it means that the base that they had constructed at their times was in need to this strict attention to all what the Glorious Qura:n contains of letters , meanings , grammatical and rhetoric styles . This attention was out of their abilities at that time . The sheik Udhyma thinks that the pioneers were busy with the poetry instead of investigating the instances of the Glorious Qura:n . There fore , their judgments came imperfect concerning the Glorious Qura:n and its marvelous style .

And as I think that , what the sheik had dealt with is the accounting of these things in the Glorious Qura:n and to put them in their proper positions of grammar , morphology and stylistics .

The grammarians themselves were believing that poetry was beneath the Glorious Qura:n in quotation and in constructing the grammatical rule , Al-Far'aa stated that : (and the book Qura:n is eloquent and strongest in evidence than poetry) . In spite of that , the sheik mentions that there have been many rules for those grammarians which they did not return to the style of the Glorious Qura:n in their judgments , so that they prevented many styles which their counter part came in the Glorious Qura:n

I pursued in this paper the replys of the sheik Udhyma on the grammarians and tried earnestly to study the fact of these replys and to discuss their components .

I have found that the Sheik Udhyma was right at many czses in his reply to the grammarian . Since agreat number of them had left the Qura:nic subject in a great deal . This had led grammarians to ignore many of the hi Qura:nic styles , these so – called styles no longer used till this day . But at the same , he was not minute in giving his judgments on the grammarians . Because I found many of these replys are vague and lack to accuracy in giving general judgments on the grammarians .

Sometimes reach to wounding and reducing their status . I was just with the grammarians in my paper and in many cases which the Sheik had pursued on the grammarians and he was not right in them . And at the same time I agreed with the Sheik at many of his replys against the grammarians when I find him right at that .

أحيانا	نادرا